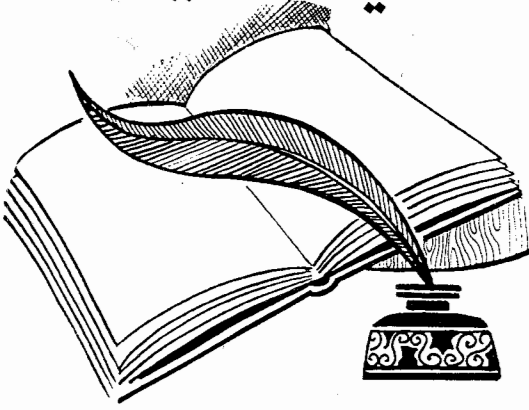


وثائق الحرم القدسي الشريف وأهميتها في دراسة



التاريخ الاجتماعي للقدس في العصر المملوكي

د. علي السيد علي محمود
كلية التربية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم

إن الأمم المتقدمة هي أكثر الأمم محافظة على آثارها، ذلك أن آثار أي أمة هي جزء أصيل من تراثها العام ينقله الخلف عن السلف، وتتوارثه الأجيال المتعاقبة، شاهداً على ما حققته الأمة في ماضيها، وعبرة يستمد منها الباحثون عناصر الحياة والأصالة والنماء. كما أن الاطلاع على الوثائق يضيف إضافات متميزة للمهتمين بالتاريخ الاجتماعي بوجه خاص، وشتي فروع المعرفة التاريخية بوجه عام، خصوصاً وإذا كانت هذه الوثائق - وكما هو الحال في وثائق الحرم القدسي الشريف - تتصل اتصالاً مباشراً بحياة الناس البسطاء، ونمط معيشتهم.

أما عن هذه المجموعة من الوثائق فيرجع الفضل في الكشف عنها إلى نائبة مدير المتحف الإسلامي الكائن في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة الحرم القدسي الشريف الأستاذة أمل أبوالحاج، عندما نجحت في فتح أحد أدراج إحدى الخزائن لتجد فيه أكثر من ٣٥٤ ورقة محشورة بداخله في التاسع عشر من أغسطس ١٩٧٤م، وبعد سنتين أي في عام ١٩٧٦م فتحت درجاً آخر ليصل عدد الأوراق إلى ٨٨٣ ورقة مدون عليها ما بين ١٣٠٠ و ١٥٠٠ وثيقة، تم تصويرها على ميكرو فيلم بواسطة معهد ماكجل بكندا. هذه الوثائق تغطي فترة زمنية تمتد إلى ٢٥٠ سنة من سنة ٦٠٤هـ/ ١٢٠٤م وهو تاريخ أقدمها إلى سنة ٨٦٦هـ/ ١٤٦٧م وهو تاريخ أحدثها^(١).

وغني عن البيان أن الأدب التاريخي المكتوب في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨/ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م) عن القدس إنما يتركز في كتاب الأنس الجليل لمجير الدين الحنبلي، وبعض كتب الفضائل التي لم تكن كتباً تاريخية بالدرجة الأولى وإنما هي كتب دينية. وما خلا ذلك لا نجد سوى مواد مبتسرة عن هذه الفترة من تاريخ القدس في كتب ابن فضل الله العمري، وكتب المقرئزي، وابن تغري بردي وقليل من الكتب الأخرى، وبعض كتب التراجم^(٢).

وعلى هذا الأساس فإن مجموعة الوثائق هذه جاءت لتسد فراغاً ملموساً وحقيقياً في تاريخ القدس في العصر المملوكي، وهي حقبة لم يرد لنا من وثائقها المقدسية إلا القليل، فوثائق دير الفرنسيسكان تتصل بتاريخ علاقة الدولة بالمسيحيين اللاتين، وهي وثائق محدودة الموضوعات وقليلة العدد. كما أن سجلات محكمة القدس الشرعية تبدأ سنة ٩٣٦هـ/ ١٥٣٦م أي بعد ثلاثة عشرة سنة من قيام الدولة العثمانية، وسبعين سنة من تاريخ آخر الوثائق المملوكية الموجودة في مجموعة الحرم القدسي، وهي بهذا لا تصور لنا الحياة العامة في عصر المماليك، وكذلك الحال بالنسبة للسجلات العثمانية الموجودة في استانبول^(٣). ومن هنا تتضح أهمية هذه المجموعة من الوثائق.

والباحث في هذه الوثائق يجد كنزاً من المعلومات لا يقدر بثمن، فهي أول مجموعة كبيرة من الوثائق تتعلق بشئون سكان المدينة المقدسة من مسلمين بوجه خاص ويهود ومسيحيين بوجه عام. وبها موضوعات متنوعة غاية التنوع، فهي تضم من المراسيم السلطانية ٨ مراسيم، ومراسيم لأمراء المماليك ١٠ مراسيم، وقصص «شكاوى» ٤٧ شكاوى، وقوائم تركات وحصر مخلفات مرضى في مرض الموت ٣٧٨ وثيقة، وأوراق حسابات ١٢٤ وثيقة، ومن الإقرارات والإشهادات ١٤٧ وثيقة، وشهادات في المحاكم ١٥ وثيقة، ومحاضر جلسات، وعقود شراء وعقود إيجار ٤٩ وثيقة، وعدة وثائق تتعلق

بالأوقاف، ومن عقود الزواج ٩ عقود، والوكالات ٤ وثائق، ومن الوصايا ١٢ وثيقة، ومن الفتاوى ٤ وثائق، و١٦ وثيقة متنوعة بالإضافة إلى ٢٧ وثيقة باللغة الفارسية لم تكتب في القدس وليس لها علاقة بها^(٤).

وهي وثائق أصلية، كثير منها مكتوب باللغة العربية الفصحى، وبعضها مكتوب باللغة العامية التي كانت دارجة في ذلك الوقت. كما أنها مكتوبة على ورق مستطيل ذي شكل عادي أي ليست لفائف الورق الطويلة التي تمتد إلى عدة أمتار. فيها كثير من المعلومات الاقتصادية وقضايا الرهن والوكالات وأنواع المعاملات، وعقود البيع والشراء والإيجارات، وأثمان البضائع وأجور العمال، وحركة التجارة، والصناعات اليدوية، وأسعار الأراضي والدور، وأنواع الحرف والصادرات والواردات، كما تعطينا معلومات عن مختلف المؤسسات الاقتصادية وعملها^(٥).

كما أنها تمدنا بكثير من المعلومات عن شئون الإدارة والحكم، وأجهزة الحكم في القدس وطريقة عملها في المجالات المختلفة، سواء فيما يتعلق بتعيين الموظفين ومرتباتهم، أو الضرائب والرسوم، وقضايا الأمن العام وأماك بيت المال ودواوين الدولة المختلفة، فضلاً عن أن بها بعض الوثائق التي حسمت إحدى القضايا الهامة، وهي متى تحولت القدس من مجرد ولاية تابعة لنيابة السلطنة في دمشق إلى نيابة مستقلة لها نائب تم توليته من قبل السلطان المملوكي في مصر، كما أن بها معلومات عن إجراءات المحاكم واختصاصات القضاة وكيفية تطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن أنها أثبتت بالدليل القاطع أن أبناء أهل الذمة من يهود ومسيحيين قد خضعوا لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالميراث بوجه خاص، وفي الأمور التي تتعلق بالصالح العام لسكان المدينة المقدسة بوجه عام^(٦).

كذلك بها معلومات عن المؤسسات الثقافية من مساجد ومدارس وخوانق وزوايا ومكاتب وربط، وطريقة إدارتها، وتعيين العاملين فيها، كما يمكن الوقوف منها على معلومات كثيرة عن العلماء والتدريس والثقافة السائدة في المجتمع والكتب المتداولة والمكتبات. وهناك بالطبع وثائق عديدة تعطينا معلومات عن طبوغرافية القدس وأحيائها وطرقها ودورها، وحتى الوصفات الطبية والأمراض التي كانت منتشرة بكثرة كان لها مكان في الوثائق^(٧).

وعلى صعيد المعلومات الاجتماعية، فإن هناك العديد من الوثائق التي تلقي أضواء جديدة تماماً على مكانة المرأة المقدسية ومدى تمتعها بحقوقها الدينية والمدنية وأنه كان لها ذمتها المالية الخاصة بها والمنفصلة عن أبيها أو زوجها تمام الانفصال، والخلافات الزوجية وكيفية علاجها وفضاها، ونفقتها كحاضنة أو كمرضعة، وألقاب النساء، وعمل

المرأة، وجعل المرأة وصية على أولادها القصر، وملابس النساء وأدوات زينتهن، ومدى ولع أهل القدس باقتناء العبيد والجواري، وأسماء هؤلاء الجواري وأصولهن وأسعارهن، ودورهن في الحياة الاجتماعية، وعقود الزواج وما كان يسجل بها من مؤخر صدق وحالات الزواج والطلاق السابقة وحتى اللاحقة، وكذلك أصول سكان القدس في تلك الحقبة الزمنية، وبعض عادات سكان المدينة في بناء منازلهم، ووصف بعض دور القدس والأثاث المنزلي، والتخطيط العمراني للمدينة وبعض معالمها الجغرافية، وأنه مع وجود حارات أو أحياء للمسلمين أو لليهود أو للمسيحيين فإنها لم تكن قاصرة على سكانهم وحدهم فيها، ومشاركة الجميع في شتى نواحي النشاط الاجتماعي في المدينة، كما أن بها الكثير والكثير من الرعاية الاجتماعية ومؤسساتها وما لعبته الأوقاف من دور هام في أداء مهامها، وهو ما سوف يتضح لنا من استعراضنا لبعض هذه الوثائق.

وينبغي الإشارة إلى أن العدد الإجمالي لهذه الوثائق مصور على ميكرو فيلم توجد منه نسخة في المتحف الإسلامي في القدس، ونسخة أخرى لدى مكتبة الجامعة الأردنية، ونسخة ثالثة لدى معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجل بكندا.

المرأة ومكانتها في المجتمع :

أما عن مكانة المرأة المقدسية، فالمصادر التاريخية وكتب الرحالة الذين زاروا القدس في ذلك العصر، بل وحتى المصادر الوثائقية كلها تشير إلى أن المرأة تمتعت بقسط كبير من التقدير والاحترام. وخير شاهد على ذلك تلك الألقاب التي أطلقها الناس على نسائهم وبناتهم مثل «الأصيلة» و«ست الخلق» و«ست الحكام» «ست الناس» و«ست القضاة» و«ست الكل» و«ست الأهل» و«ست النظر» و«شمس الضحى» و«شمسية» و«علماء» و«تاج النساء» و«عصمة الدين» و«الزهراء» و«اللطيفة» و«سعود». وكذلك الكنى مثل «أم الحسن» و«أم الخيرات والبركات» و«أم كلثوم» وغيرها من الألقاب والكنى المقدسة لدى جميع أبناء الديانات السماوية الثلاثة^(٨).

كما نسمع إنه إذا خرجت إحدى النساء إلى الطريق وكان زوجها مقتدرًا يحضر لها حمارًا يقوده مكارى ويتبعها خادم، يضاف إلى هذا كثرة ما تطالعنا به المصادر التاريخية وكتب التراجم من أوصاف لبعض النساء لأن الواحدة منهن «كانت من النساء العفاف، وذات معروف ودقة وصلاح» أو أنها «كانت دينة عفيفة بارة، كثيرة الأوقاف على الخير» أو أنها كانت علي كثير من الدماثة والاحتشام» أو أنها ذات «الستر الرفيع أو «الحجاب المنيع»^(٩).

وإذا نحن القينا نظرة على ما جاء في بعض كتب الرحالة الذين زاروا القدس في ذلك العصر، لأمكننا أن نستشف بعض الجوانب المضيئة من مكانة المرأة، فهي هو أحد الرحالة يقول: إن الاحترام الواضح كان لكل النساء سواء المسيحيات أم اليهوديات أم المسلمات، بحيث كن يتنقلن من مكان لآخر في كل أحياء القدس دون حارس، ودون أن يتعرض لهن أحد بكلمة سوء، سواء أكان كبيراً أم صغيراً. وإذا حدث والتقت واحدة منهن في الطريق برجل لا تعرفه، فإنها تميل عنه ببصرها، كما أنها عادة ما تسير وهي تضع على وجهها الخمار بحيث لا يمكن التعرف عليها، وغالباً ما تسير محتشمة، ولم تحاول إبراز مفاتنها وجمالها بحيث تلفت الأنظار إليها^(١٠).

وانظر معي إلى قول رحالة آخر عاش فترة كبيرة في بيت المقدس وهو الأب «سوريانو» حين يقول: يجب أن تعلم أن المرأة هنا تلقى كثيراً من التقدير والاحترام من قبل الرجل، وأن على الرجل أن يقدم لها كثيراً من الأموال نظير تكاليف الحياة. أي أن المرأة كانت هي ربة الأسرة التي تتولى توجيه الأموال لشراء ما يلزم منزلها وأولادها وزوجها. ثم نراه يقول: «وكذلك كان على الرجل أن يمنحها الكثير من النقود سنوياً لشراء ما يلزمها من ملابس وأحذية وكذلك الحال عندما تلد طفلاً جديداً»^(١١).

أما الرحالة فيليكس فابري الذي زار القدس مرتين سنة ١٤٨٠م وسنة ١٤٨٣م، وفي زيارته الثانية أمضى فترة طويلة هناك، نراه يقول: «إنهن من حيث زينتهن وملابسهن واتخاذهن الحجاب، وشكلهن الخارجي كن وقورات بحيث لا يمكن مقارنتهن بنساء الغرب الأوربي آنذاك، مما جعلهن يحظين بمكانة لائقة في المجتمع»^(١٢).

ويؤكد الرحالة كازولا أيضاً ذلك الاحتشام وأن المرأة المقدسية لم تحاول إبراز جمالها ومفاتنها بحيث تلفت الأنظار إليها بقوله: «وفي بيت المقدس لم أستطع أن أرى امرأة جميلة لأنهن يمشين ووجوهن مغطاة بحجاب سميك، ويرتدين فوق رؤوسهن شيئاً يشبه الصندوق، يقصد بذلك القبعة التي كن يقمن بصنعها يدوياً لتغطي الرأس، ويتدلى منها عصابتان من القماش الأبيض الطويل واللذان تتدليان لأسفل، علماً بأن المرأة المقدسية لم تهمل العناية بنفسها وجسدها نظراً لما عرف في ذلك العصر من أنواع الزينة المختلفة، من طلاء الأظافر، والوشم الذي اعتادت كثير من النساء أن يزين به أجزاء مختلفة من أجسامهن، وهذه الظاهرة واضحة بصفة خاصة لدى المرأة المسيحية، حيث كانت تخرج إلى الكنيسة في أبهى زينتها، ولعل هذا ما دفع كثيراً من رجال الدين المسيحيين إلى محاربة ذلك عن طريق عقد المجمع الدينية لإثارة هذه المشكلة»^(١٣).

وتشير الوثائق إلى الحرص الشديد من الرجال عندما يشعرون بمرض قد يخشى منه

الموت على أن يتركوا لنسائهم وبناتهم وأخواتهم ما يضمنون لهن به حياة كريمة، خصوصاً إذا كان الزوج لم ينجب من زوجته، أو يكون بلا وريث من الصبية، وفي هذه الحالة ولأن الوريثة لن تستغرق الإرث كله، فإن بيت المال والمتمثل في ديوان الموارث الحشرية سيحصل على نصيب أكبر من التركة، فكان الرجل منهم إما أن يعمل حصراً بموجوداته قبل الوفاة على يد أحد قضاة الشرع والشهود، ويثبت أن تركته مدينة لزوجته وأن لها في ذمته مبلغ كذا كمؤخر صداق، أو أن يقوم ببيع كل ممتلكاته لها أو وقفها عليها، أو على أخته أو أمه أو ابنته أو جارية، ولم يكن هذا التصرف قاصراً على المسلمين وحدهم، بل شاركهم فيه أبناء أهل الذمة من مسيحيين ويهود في ذلك العصر. ففي الوثيقة رقم ٢٢٠ المؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٤٥ هـ، أقر الزوج أن كل ما ذكره في الوثيقة من قماش وأثاث ونحاس وبسط وفرش ملك لزوجته، كما أقر أن لزوجته في ذمته صداقها وقدره مائتا درهم. وبذا فإنه حرم ابن أخيه من الإرث، لأنه تم تقدير هذه التركة بمبلغ مائة وستين درهماً، وبهذا تكون التركة كلها مدينة لزوجته^(١٤).

ونفس الشيء نراه في الوثيقة رقم ٢٠٥ والمؤرخة بتاريخ العشر الأوسط من جمادى الآخرة سنة ٧٨١ هـ، فقد جاء فيها أن مؤخر صداق زوجة الشخص المذكور «من الدراهم الفضة معاملة يومئذ ثلثماية درهم وستين درهماً نصفها مائة درهم وثمانون درهماً وذلك صداق الزوجة ديناً على موسى «المذكور» وتم بيع تركته بمبلغ ٢٦٢ درهماً، فإذا حسبنا تكاليف تكفينه ودفنه تكون التركة مدينة بمبلغ كبير للزوجة^(١٥).

ومن الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثائق ما يفيد أنه كان للمرأة المقدسية ذمتها المالية المنفصلة تماماً عن ذمة أبيها أو زوجها، لا شأن للزوج أو لغيره بمالها. بل تتصرف فيه بكل التصرفات كالرجل تماماً، فتبيع وتشترى وتهب وتوصي، وتتبرع وترهن، وتؤجر وتستأجر، إلى غير ذلك من التصرفات، وليس لأحد أن يمنعها من ذلك، فالوثيقة رقم ٣٨٢ المؤرخة في ١٧ رجب سنة ٧٤٠ هـ تذكر أن إحدى النساء وتدعى الحاجة جليلة شيرين بنت عبدالله زوج برهان الدين الناصري قارئ الحديث الشريف قد اشترت بمالها لنفسها دون غيرها من الحاجة المصونة بيرم بنت عبدالله زوج الصدر الأجل زين الدين خضر الجارية التكرورية الجنس بثمن مبلغه من الدراهم الفضة معاملة الشام المحروس: أربعمائة درهم وثمانون درهماً نصفها مائتا درهم وأربعون درهماً^(١٦).

كما أثبتت الوثائق أيضاً أنه كان لها وحدها حق التصرف في أموالها، إلا أن توكل أحداً عنها، وأنها متى وكلت أحداً عنها فإنها كانت تستطيع إلغاء هذه الوكالة إذ رأت في ذلك ما يتعارض مع مصالحها، فالوثيقة رقم ٧١٠ والمؤرخة ٦ رمضان سنة ٧٩٥ هـ تذكر أن

المرأة الكامل فاطمة بنت الشيخ الصالح برهان الدين إبراهيم بن جمال الدين عبدالله البعلبكي أشهدت على نفسها عند قاضي القدس أنها عزلت والدها الشيخ برهان الدين إبراهيم من الوكالة الصادرة منها له قبل تاريخه، وأنه ليس بوكيل لها في أمر من الأمور لا من جهة إرث ولا غيره وأنها كما وكلته فهو معزول^(١٧).

ومن الأضواء الجديدة أيضاً حق المرأة في التخلص من الزوجية بطريق الخلع متى رأت استحالة الحياة مع زوجها، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه بإسم الزوجية لينهي علاقته بها، من مهر وتكاليف زواج وزفاف، ونفقة عليها، وهو ما يسمى كذلك بالفداء لأن المرأة تفقدي نفسها بما تبذله لزوجها، والخلع عادة ما يكون بتراضي الزوجين، فإن لم يتم التراضي بينهما فللقاضي إلزام الزوج بالخلع. وأهمية الخلع أنه يجعل أمر المرأة بيدها، أي أن الزوج لا يستطيع أن يرجعها إلى عصمته إلا برضاها سواء كانت في أيام العدة أم لم تكن وبعد جديد واتفاق جديد^(١٨) فالوثيقة رقم ٤٧ والمؤرخة في ٦ ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ قد جاء فيها أن الزوج يتزوج امرأته خديجة للمرة الثالثة وأنها كانت قد اختلعت منه، ويتبين من هامش الصفحة الأيمن للوثيقة أن الزوج زاد قيمة الصداق مائتي دينار فأصبح الصداق ٣٠٠ دينار^(١٩).

كذلك تلقي بعض الوثائق الضوء على المحافظة على حقوقها وخصوصاً عندما تقع بينها وبين زوجها بعض الخلافات الزوجية التي قد تؤدي إلى الطلاق، وحققها في رفع دعوى قضائية على الزوج لمطالبته بما تستحق من متعة بعد الطلاق، فالوثيقة رقم ٦٥٣ والمؤرخة في ١٥ ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ تفيد مطالبة الزوجة بحققها هذا، وقد حكم لها قاضي القدس بمبلغ أقل من نصف الصداق كما هو مقتضى الشريعة^(٢٠).

كما تشير بعض الوثائق إلى حق الأم في حضانة أبنائها عندما يحدث خلاف بينها وبين زوجها يؤدي إلى الطلاق، ما لم يكن بالأم مانع، وكذلك حققها في الحصول على أجره للرضاع وخصوصاً بعد انقضاء فترة العدة، لأنها في فترة العدة تكون لها نفقة على مطلقها وهي النفقة الزوجية، وكما تجب أجره الرضاع وأجرة الحضانة لها على الأب تجب عليه أجره السكن أو إعداده إذا لم يكن للام مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير، وكذلك تجب عليه أجره خادم، أو إحضاره إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب ميسوراً، وهذا بخلاف حققها في الحصول على نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفرش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغنى عنها، وتنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال، وقدّر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجياته الأولية، بأن يأكل وحده، ويلبس وحده، وينظف نفسه

وحده (٢١).

فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧هـ أن الزوجة المطلقة «قبضت وتسلمت وصار إليها من يد زوجها... من الذهب الهرجة المصري المسكوك أربعين مثقالاً نصف ذلك عشرون مثقالاً وذلك مؤخر صداقها على زوجها المسمى فيه قبضاً شرعياً ولم يتأخر لها من ذلك شيء قل ولا جل وأقرت أيضاً أنها مواصلة بكسوتها ونفقتها من زوجها المسمى من تاريخ الزوجية وإلى يوم تاريخه» (٢٢).

كما جاء في الوثيقة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ٧٨٣هـ مقدار ما دفعه أحد الصوفية بالخانقاه الصلاحية بالقدس لزوجته من نفقة لأولاده الرضع، فقد اتفق الطرفان الزوج والزوجة على أن يدفع الزوج لزوجته المطلقة منه مبلغاً وقدره «ثمانية وعشرين درهماً من الدراهم الفضة الجيدة معاملة الشام المحروس... وذلك فرض ولده الرضيع من عاشر المحرم إلى سلخ تاريخه» أي لمدة شهرين وعشرة أيام، وذلك بواقع ١٢ درهماً شهرياً. وكما يظهر في الوثيقة أن الزوج سلم هذه النفقة لأخي الزوجة لكي يقوم بدوره بتسليمها لها (٢٣).

ولم تكن هذه الحقوق لتسقط بموت الزوج مثلاً، إذ كان لدى القاضي الشافعي في القدس الشريف صندوق يسمى «مودع الحكم العزيز الشافعي بالقدس الشريف» يودع في عهدة القاضي لحفظ أموال اليتامي والقصر والغائبين، وأموال التركات أيضاً (٢٤). كما كان لدى القاضي الشافعي موظف يدعى «أمين الحكم» وهو المسئول عن رعاية شئون الأيتام لدى القاضي، وكان يقوم بالإنفاق على الأيتام. فقد جاء في الوثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ أن أمين الحكم كان يسلم أم طفلين يتيمين «عن مدة فرض ولديها محمد وعلي اللذين في حضانتها عن مدة أربعة أشهر كوامل آخر شهر صفر من سنة تاريخه مائة درهم وسبعون درهماً نصفها خمسة وثمانون درهماً...» أي أنه صرف لها نفقة ولديها بواقع ٤٢,٥ درهماً شهرياً، ومن الطبيعي أن تتفاوت هذه النفقة بتفاوت المستوى الاجتماعي (٢٥).

كما أن الوثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ٤ رمضان سنة ٧٩٠هـ تفيد أن هذه المرأة نفسها قبضت من أمين الحكم مبلغاً وقدره ١٢٠ درهماً وذلك فرض ولديها محمد وعلي عن مدة شهرين كاملين آخرهما سلخ رمضان المعظم، أي أن ما يخص كل طفل في شهري شعبان ورمضان زاد وأصبح ٣٠ درهماً بعد أن كان ٢١,٢٥ درهماً، بما يفيد أن أمين الحكم كان يوسع على اليتامي في شهور التوسعة بزيادة الحصص المخصصة لهم من مودع الحكم (٢٦) وكنوع من التخفيف عن الأم فإنه كان يتم صرف هذه المستحقات مقدماً ولمدة

ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (٢٧).

ومن المعاصرين من عبر عن مقدار ما تمتعت به المرأة من مكانة بطريقة أخرى، ففي حديثه عن «الشوار» أي «جهاز العروس» صور لنا جهاز المرأة بما يدل على مكانتها. فالوثيقة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١ شوال سنة ٧٨٨هـ تلقى الضوء على اهتمام أهل القدس بتجهيز بناتهم الجهاز «الشوار» اللائق بكل منهم. ومن الطبيعي أن يختلف الجهاز من شخص لآخر باختلاف المركز الاجتماعي والاقتصادي، فهذا «أحد السادة التجار بالقدس الشريف» وهو ناصر الدين محمد بن علاء الدين الحموي أحد أعيان التجار بالقدس الشريف يقر أنه «جهز ابنته الست المصونة فاطمة زوج الفقير إلى الله تعالى كمال الدين أحمد بن المرحوم الشيخ الإمام القدوة سعد الدين محمد بن المرحوم الشيخ الصالح شمس الدين محمد الموعاني الأصل بما مبلغه من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية عشرة آلاف درهم نصفها خمسة آلاف وأن ذلك حوايج على عادة الجهاز» كذلك تشير هذه الوثيقة إلى أن البحث عن الزوج الثري لم يكن هو ما يهم أبناء الطبقات الثرية.. ولكن الشخص العالم الصالح هو أهم بكثير (٢٨).

ومنهم من عبر عن مكانتها كذلك بضرورة تمتعها بالحقوق التي تنظمها الولاية الخاصة، كالولاية على النفس، والولاية على المال، وهي سلطة التصرف في المال، وخصوصاً الولاية على مال القاصر، وذلك لأن أم القاصر أشفق عليه وأرفق به ولديها من الغيرة عليه والعناية بأمره ما لا يتوافق على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوي الأرحام، مادامت أهل الوصاية (٢٩). فالوثيقة رقم ٦١٣ المؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ والتي كتبها أحد تجار بيت المقدس وهو على فراش الموت «أسند وصيته إلى زوجته المرأة الكامل سرامك عتاقته يومئذ وبیده عشرة أولاد منها وهم أحمد المراهق وفاطمة وكلثوم وزينب إسناداً صحيحاً معتبراً تتصرف لهم في مالهم المخلف لهم التصرف الشرعي...» (٣٠). كذلك جاء في الوثيقة رقم ٢٩٨ والمؤرخة في ٤ شوال سنة ٧٩٥هـ أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى أبو بكر بن علي بن الأرز الرومي قد أسند وصيته على ابنتيه إلى زوجته خديجة بنت شهاب الدين أحمد حسب الوصية الشرعية (٣١).

كما تشير بعض الوثائق إلى حق المرأة في الشهادة وحدها في القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها، كالولادة، والبكارة، وغيوب النساء في المواضع الباطنة (٣٢).

فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٥ رجب سنة ٧٩٦هـ أنه «حصل الوقوف على امرأة ميتة لا روح فيها ذكر أن اسمها فاطم بنت علي بن داود الصلتية... وكشفت عنها

المغسلة... الحاجة زينة بنت إبراهيم بن جليل فذكرت زينة أن الميتة المذكورة لم يكن بها أثر ضرب ولا جرح ولا كسر ولا رض ولا أثر وقعة وأن الميتة التي ذكر أنها مطعونة ماتت بقضاء الله وقدره المحتوم... ووضع من حضر خطة من العدول المندوبين من مجلس الحكم العزيز الشافعي» (٣٣). ويتضح من كتابة هذه الوثيقة أنه كان هناك اشتباه حول ظروف موت المرأة المذكورة، وربما ادعى بعض الناس أنها ماتت مقتولة، ولذلك فقد انتدب القاضي شاهدين من العدول لسماع أقوال المغسلة التي غسلتها وقامت بالكشف عليها وأثبتت أنه لا توجد أية شبهة في موتها.

على أنه من المبالغة أن نصور المجتمع في بيت المقدس في عصر سلاطين المماليك، وقد قدر المرأة على طول الخط وأحلها المكانة اللائقة بها في المجتمع، على أساس أنها شريكة الرجل وساعده الأيمن، فإذا رأينا بعض الإشارات تدل على تقدير المعاصرين للمرأة، فإن هناك بعض الإشارات والمراجع يفهم منها أن المرأة ظلت محل الازدراء والاستخفاف، من ذلك ما كان يخيم على المنزل من كآبة عندما يعلم الرجل بأن زوجته قد رزقت بطفلة، فلا يعطيها أحد الاهتمام حتى تكبر وتوشك على الزواج، فمنذ الطفولة تبدو البنات وكأنهن سيدات صغيرات، فملاابسهن تشبه تماماً ملابس أمهاتهن ولكنهن يختلفن من حيث الحجم، كما تقع عليهن كل أعباء الحياة العائلية، فمجرد أن تصبح البنت قادرة على المشي والجري فعليها أن تتعلم إحضار الماء من البئر، وأن تخبز الخبز إلى جانب القيام بكل أعباء المنزل (٣٤).

هذا فضلاً عن أن نظرة الرجل لها كانت على أساس أنها خاضعة له ومعاونة له في عمله، فيتقدم عليها في المجالس، وكثيراً ما يأكل الرجل وامراته تخدمه بتقديم الطعام له ثم تأكل بعده، إلى جانب الأعباء الكثيرة التي تلقى على عاتقها داخل المنزل (٣٥). ومع هذا فيمكننا القول أن المرأة المقدسية وإن شاركت في كثير من مجالات الحياة، وكان لها دورها البارز في الحياة العلمية الدينية فضلاً عن الحياة اليومية، إلا أنها كانت الشريك المغبون بالنسبة للرجل في ذلك العصر، ولكنها لم تقف مكتوفة الأيدي، ودليلنا على هذا ما جاء في الوثيقة رقم ٢٧٨ وهي بلا تاريخ، وفيها استغاثة من امرأة تدعى غالية بنت عثمان بن ثعلب تطلب من قاضي المدينة أن ينصفها من أخيها الذي طمع في ميراثها من والدها ووضع يده عليه واستبد بكل شيء من عقار وأرض وزرع وضرع (٣٦). ومما لا شك فيه أن القاضي درس القضية ورد عليها حقها.

الجواري في مجتمع بيت المقدس :

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرق قبل الإسلام كان دعامة ترتكز عليها جميع نواحي

الحياة الاقتصادية في معظم أمم العالم، وتحت تأثير هذه الظروف أقر الإسلام الرق، ولكن في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه، عن طريق تضيق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتكفل بقاءه، وقصره على رق الوراثة باستثناء أولاد الجارية من مولاه، ورق الحرب، ووضع الإسلام القواعد التي تكفل القضاء على الرق تدريجياً^(٣٧).

وفي المملوكي كانت الجواري يشكلن كثرة عديدة في المجتمع المقدسي، بحيث لا نغالي إذا قلنا إنه قل أن تجد داراً إلا وبها بعض الجواري، كذلك لم نسمع عن واحد من كبار رجال الدولة من طبقة العسكريين أم الفقهاء وحتى التجار إلا وكان لديه عدد من الجواري يتناسب مع مكانته الاجتماعية ومركزه و ثروته بل وحتى الصوفية فقد اشتروا الجواري^(٣٨). والمعروف أن الجواري كن يشعن في البيت البهجة والسرور لما كن يتمتعن به من خفة ظل وروح مرحة، لذا لا عجب أن تعكس الأسماء التي أطلقها الناس على جواريهم ذلك، فقد شاع اسم «مباركة» و «انشراح» و «بركة»^(٣٩). كما أنهن عشن في بيوت سادتهن من الأمراء وعلية القوم وغيرهم ممن مكنتهم ظروفهم الاجتماعية وأحوالهم الاقتصادية جزءاً أساسياً من الحریم، بل وكانهن ضمن أفراد عائلة أسيادهن، يشاركن في شتى المناسبات الخاصة بعائلة السيد من أفراح وأحزان وخلافه، كما أنه قد طبق عليهن من قواعد العزلة والحجاب ما طبق بالضبط على باقي النساء من الأحرار اللاتي في الحریم، والفئة الوحيدة التي أبيع لها غشيان الحریم هي فئة الطواشية أو الخصيان بحكم ما لهم من وضع اجتماعي^(٤٠).

وكثيراً ما تطالعنا المصادر المعاصرة بوجه عام والوثائقية بشكل خاص من أن أحد هؤلاء السادة تزوج إحدى جواريه، فارتفعت بذلك إلى منزلة الزوجة الأثيرة لديه وذات الجاه والمكانة الكبرى، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر في الوثيقة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ أن أحد كبار التجار في القدس ويدعى «الصدر الأجل شرف الدين محمود بن شهاب الدين أحمد بن محمد الخوارزمي التاجر بالقدس الشريف» وهو في حالة مرضه التي يخشى منها الموت، أنه «أسند وصيته إلى زوجته المرأة الكامل سراملك عناقته يومئذ وبيده عشرة أولاد منها إسناداً صحيحاً معتبراً تتصرف لهم في مالهم المخلف لهم التصرف الشرعي» وذلك في حضور أحد أمراء نائب السلطة وتم اعتماد هذه الوصية من قبل القاضي الشافعي بالقدس بعد شهادة الشهود عليها^(٤١). وكذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ عند حصر تركة إمراة وتدعى «بوطية بنت عبدالله التركية بحضور ممثل عن نائب السلطنة» لأنها كانت أرملة أحد أمراء المماليك بالقدس وكانت تقطن بحارة المغاربة^(٤٢).

كما يتضح من الوثيقة السابقة مدى حرص كبار أمراء الممالك وصغارهم، بل وكل من كان يقتني عدداً من الجواري أن يوفر لهم مورداً للرزق عقب وفاتهم، مثلن في ذلك مثل ذرية هؤلاء ونسائهم من الحرائر، وكذلك عليه القوم، بل وعامة الناس أيضاً. حيث بلغ ثمن ما أمكن بيعه من ملابسها وبعض الأحذية مبلغاً بلغ ٦٧٢ درهماً، وهو مبلغ لا شك كبير بمقاييس ذلك العصر، فضلاً عن أنه ثمن مبيعات مستعملة أصلاً^(٤٣).

كما تذكر بعض الوثائق مصدر الحصول على هؤلاء الجواري وأسعارهن، فمنهن من أتت من بلاد النوبة، ومن تركيا، وبلاد التكرور، وبلاد الحبشة. وغيرها، أما عن أسعارهن فقد ذكرت إحدى الوثائق أن ثمن إحدى الجواري كان ٤٢٠ درهماً فضة، وجاء في وثيقة أخرى أن ثمن الجارية التركية كان «خمسماية درهم وخمسون درهماً»^(٤٤).

ومن الطبيعي أن يكون لهؤلاء الجواري أثرهن الواضح في الحياة العائلية ومكانة المرأة في المجتمع المقدسي في ذلك العصر. فمهما كان تقدير الرجل للمرأة في ذلك العصر فإن هذا التقدير لم يصل إلى الدرجة التي أصبح عليها الآن في عصرنا الحالي. والسبب في هذا راجع إلى نظرة المعاصرين آنذاك إلى المرأة على أساس أنها خلقت للمتعة الجسدية ليس إلا، وانعكست هذه النظرة بوضوح في شغف الناس باقتناء الجواري الحسان ودفع المبالغ الطائلة في شرائهن. ولا نشك أنه حدث نوع من الفتور على الأقل في العلاقة بين الرجل والمرأة في ذلك العصر، إما بسبب ما كان يخصصه السيد لجواريه من أموال وعقارات أو ما نلن من حظوة لديه. وعن أثر الجواري في العلاقات الزوجية يقول الرحالة «بيرو طافور» أن المسلم يؤثر الزواج من مسيحية - يقصد بذلك إحدى الجواري - دون مهر على الاقتران بمسلمة مهما كان مهرها، لاسيما إذا كانت مسلمة حرة. كما أن كبار رجال الدولة وموظفيها كانوا يفضلون في ذلك العصر الزواج من الجواري، أضف إلى ذلك ما قاله رحالة آخر عن تغيب بعض النساء عن منازلهن في أوقات كثيرة من النهار، ومع ذلك قلما يتعرضن للوم أزواجهن، وربما كان السبب في ذلك قيام الجواري بكل الأعباء المنزلية إلى جانب تلبية حاجات الزوج^(٤٥).

كما يعكس لنا أدب العصر المملوكي بوجه عام بعضاً من الجوانب التي تدل على مدى ذلك الفتور في العلاقات في بعض الأحيان، حيث يتضح لنا من أشعار الشعراء المعاصرين أن صورة المرأة المحبوبة كمثال للمرأة الحرة والتي شاع ذكرها في التراث الأدبي، قد تغيرت إلى صورة الجارية الحسناء التي تتقن فن الحب، بحيث نقف في هذا الأدب على كثير من أمثال هذه الصورة التي يرد في ثناياها أسماء كثير من الجواري التي شاعت آنذاك مثل «وردة» و «حديق» و «حكم الهوى» و «نسيم» و «اشتياق» و «هيفاء»

و«انشرح» وغيرها. وطبيعي بعد ذلك أن نسمع عن ضيق بعض الرجال بزوجاتهم^(٤٦). كذلك يبدو أن نظرة المعاصرين للمرأة والتي قامت على أساس أنها خلقت للمتعة والاستغلال ليس إلا، قد ازدادت رسوخاً بسبب كثرة هؤلاء الجوّاري وما قدمته من متعة جسدية بما يؤكد هذه النظرة. ومن الواضح أيضاً أنه نتيجة لكثرة أعداد الجوّاري في ذلك العصر أن ازداد زهد الرجل في المرأة الحرة، وقابل ذلك زهد المرأة في الرجل. وأخيراً يجب أن نشير إلى أن الجوّاري قد أثّرَنَ بشكل آخر في مكانة المرأة الحرة في مجتمع ذلك الزمان ونظرة الرجل إليها، إذ هناك من الدلائل الأدبية ما يشير إلى أن الجوّاري قد كان له أثر كبير في انتشار تعاطي المخدرات في المجتمعات النسائية، وربما دل على ذلك ما نراه من قول «ابن الوردي» في وصف مليحة مسطولة :

مليحة مسطولة إن لمتها فيما جرى
تقول كل ظبية ترعى الحشيش الأخضر^(٤٧)

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن الجوّاري قد أثّرَنَ حتى في ذوق الرجل تأثيراً واضحاً، فلم يعد الشاعر في مصر والشام بوجه عام يتغزل في الجمال الأنثوي الذي تغزل به العرب، بل أصبح الجمال التركي والمغولي هو ذوق العصر ومثار إعجاب الشعراء. بينما أصبح الجمال العربي مرفوضاً إلا من الشعراء الذين ينحدرون من أصول عربية، وهذا ما يظهر بوضوح في أشعار كثير من الشعراء الذين عاصروا تلك الحقبة^(٤٨).

وإذا كان الإكثار من الجوّاري قد أثر بشكل أو بآخر في مكانة المرأة الحرة ونظرة الناس لها، فقد كانت الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٩١ م) نفسها من العوامل التي تركت أثراً في مكانة المرأة كذلك، فالكيان الفرنجي «الصليبي» أينما وجد في بلاد الشام، قد احتوى على مظاهر الانحلال الخلقي، من ذلك أن مدينة عكا الساحلية مثلاً احتوت على حي للدعارة عرف بالحي الأحمر في ذلك العصر^(٤٩). بل أكثر من هذا ما يرويه أحد المؤرخين اللاتين من أن سكان بيت المقدس الفرنج المستوطنين - فترة احتلال الصليبيين للمدينة المقدسة - وحتى الأغنياء منهم كانوا يقدمون أخواتهم وبناتهم وحتى زوجاتهم من أجل متعة زوار المدينة في سبيل الحصول على المال^(٥٠). ولقد زار عدد لا بأس به من أهالي المدن الشامية التي خضعت لحكم الفرنج، وترددوا على أمثال هؤلاء النسوة واللاتي اشتهرن بالجمال الذي شد الكثيرين من الرجال إليهن، مما أثّر بشكل أو آخر في علاقة الرجل بالمرأة ومكانتها في ذلك العصر، بل ومما ساعد على رسوخ تلك النظرة التي نظر بها الرجل

إليها^(٥١).

حقيقة أن ذلك العصر في مصر والشام امتاز بمسحة براقية من الصلاح والتقوى، والتنافس على إقامة المنشآت الدينية المختلفة، ولكن هذه المسحة البراقية كانت تخفي وراءها انحلالاً خلقياً يثير الاشمئزاز، ولسنا في حاجة للخوض في هذا المجال، لكن يكفي أن نشير إلى كثرة الغلمان من جنسيات مختلفة، مما ساعد على انتشار الشذوذ الجنسي بين الذكور، والذي تاباه جميع الديانات السماوية جمعاء، والذي ساعد عليه عدم تأصل الشعور الديني، ونزع شعاره متى رأي الشواذ مغنماً لهم، أو فاحشة يأتونها ومن الطبيعي أن يجد هؤلاء الفرصة سانحة لهم في ممارسة نشاطهم، مما ساعد على اهتزاز صورة ومكانة المرأة بشكل أو بآخر^(٥٢).

أدوات الزينة :

لعل أول ما يلفت النظر في نساء ذلك العصر في مصر والشام بوجه عام وبيت المقدس بوجه خاص، أن الواحدة منهم لم تهمل العناية بنفسها وجسدها وإبراز محاسنها، نظراً لما عرف في ذلك العصر من أنواع الزينة المختلفة، من طلاء الأظافر والوشم الذي اعتادت كثير من النساء أن يزين به أجزاء مختلفة من أبدانهم، فقد ذكر الرحالة اليهودي موشلام بن مناحم الفولتيري أن نساء هذه البلاد اعتدن أن يزين أجسامهن برسوم مختلفة، لا يمكن إزالتها من على الجلد لمدة ستة أشهر على الرغم من ذهابهن كثيراً إلى الحمامات العامة^(٥٣). هذا إلى جانب ما يشير إليه بعض الرحالة من أن النساء كن يقمن بتخضيب أيديهن وأرجلهن بالحناء كما اعتدن طلاء أظافرهن بطلاء أحمر اللون^(٥٤).

كما تذكر الوثائق بعض أدوات الزينة التي تستخدم لزينة الرأس، أو الأذن، أو الرقبة، أو اليد، أو الأصابع. فقد جاء في بعض الوثائق أن كثيراً من النساء اعتدن أن يزين أعناقهن بقلائد أو سلاسل مصنوعة من البللور أو الأحجار الكريمة، كالعقيق أو الجزع أو الذهب أو اللؤلؤ أو الخرز^(٥٥). ومن أنواع الزينة التي جاء ذكرها في الوثائق وكانت تستخدم لزينة الرأس «مشخص ذهب فلوري» أي دينار الذهب الفلورنسي، و «لوح ذهب جنس صوري» أي الدنانير الذهبية المنسوبة إلى مدينة صور وعليها صور منقوشة، و «لوح ذهب مكتوب فيه» أي دينار ذهب منقوش عليه بعض الكتابات، وهذه الأنواع كانت توضع في عصابات الرأس حيث تعلق بها سلاسل معدنية تثبت فيها تلك المشاخص والألواح المشار إليها، حيث تلبسها النساء كالطواقي وتزين بقطع نقدية فضية أو قطع نقدية ذهبية^(٥٦). هذا بالإضافة إلى «الكلابند» ولعلها مشتقة من «الكلبدون» التي انتشرت في

العصر العباسي، وهي مثل الطرحة التي تلبس فوق الرأس، وتكون من مطروق الذهب والفضة. وإن كانت «الكلبندات» كلمة فارسية معناها لباس الرقبة أو الكوفية التي تلبسها النساء على رؤوسهن وتربط تحت الذقن، وتطلق أيضاً على حلي ذهبية تلبس حول الرقبة^(٥٧). ولزينة الأذن فقد لبست النساء أنواعاً من الحلق بأشكاله المختلفة، فقد وجد في تركة إحدى النساء حلق ذهب بشمائج أربع لؤلؤات، وعند أخرى حلق ذهب بفص جميز، كما جاء ذكر قرط ذهب بلولو ومنمقة بأحرف هجائية^(٥٨).

ومن ناحية أخرى فقد استخدمت كثير من النساء أنواعاً من السوارات لتزيين اليد، وكانت تلك السوارات زرقاء اللون ومعلق بها حبات من اللؤلؤ بلغت أربع في أحدها، كما نلاحظ أن لها أشكالاً مختلفة، فقد كان سوار إحدى النساء والمذكور في الوثيقة رقم ١٢٤ ذهبي وعلى هيئة العقرب، وسوار آخر على هيئة الدلو^(٥٩). أما أدوات زينة الأصابع فقد اقتصر على الخواتم بأنواعها المختلفة وأشكالها المتعددة، وكان معظمها مصنوعاً من الذهب أو الفضة، وقد تكون بفصوص حمراء أو زرقاء بلورية أو فصوص العقيق وقد تكون بلا فصوص^(٦٠).

هذا بالإضافة إلى مواد الطيب مثل العنبر وغيره، ومواد الكحل للعين بمكاحلها الزجاجية والتي كانت على هيئة قلبين، وفي إحدى الوثائق كانت المكحلة من مادة الفخار، إلى جانب زجاجات العطر أو «العطريات» التي يحفظ فيها العصر بأنواعه المختلفة، والمباخر ذات الأبراج والأمشاط لتمشيط الشعر، والمرايا بحاملها النحاسي^(٦١). هذا إلى جانب ما يذكره أحد الرحالة الأوربيين الذين زاروا البلاد في ذلك العصر، من أن النساء كن يرتدين السراويل الطويلة التي تزين أطرافها الأحجار الكريمة واللآلئ، إلى جانب أن العديد من النساء كن يثقبن آذانهن ما بين عشرة وثمانية ثقوب، ويثبن فيها اللآلئ المختلفة. وبذلك يمكنك التعرف على مستوى الواحدة منهن الاقتصادي والاجتماعي من خلال آذنيها^(٦٢). هذا عدا الخلاخيل التي توضع فوق السراويل حتى تظهر للعيان، وقد تضرب الواحدة منهن برجلها في الغالب حتى يسمع لها صوت، هذه الخلاخيل غالباً ما كانت تصنع من الذهب أو الفضة، وتحلى بالجواهر الثمينة^(٦٣).

ويشير الشعراء في إشارات خاطفة إلى بعض ما كان يتفنن فيه نساء ذلك العصر من جعل شعورهن على هيئة خاصة، فقد كان منهن من تفرق شعرها فوق الجبين، وتضفره عدة ضفائر واضحة بعضها فوق بعض. وقد يرخي بعضهن هذه الضفائر خلفهن. كما كان بعضهن يسدلن خصالاً من الشعر على خدودهن تنساب هههافة على غير نظام، وكان بعضهن يجعلن هذه الخصلات تستدير حول صدغية الحسان. وكان بعضهن يجعلن هذه

الخصلات تستدير حول الخد على هيئة العقرب، لذلك كثر حديث الشعراء عن الشعر المعقرب، وعن عقارب الأصداغ التي تحمي ورد الخدود. ولم تكن تلك العناية بزينة المرأة قاصرة على بنات المدينة، بل شاركت فيها المرأة الريفية بحسب مستواها الاقتصادي والاجتماعي^(٦٤).

ملابس النساء :

أما عن ملابس النساء، ففي الحقيقة أن هذه الملابس تعددت وتطورت باستمرار بحيث يحتاج الحديث عنها إلى عدة مجلدات على حد قول أحد المؤرخين المعاصرين^(٦٥). ومع هذا سنجمل الحديث بالشكل الذي يعطينا السمات العامة التي ميزت ملابس النساء في ذلك العصر ومدى عناية المرأة بملابسها.

وأول ما يسترعي الانتباه في ملابس النساء أنها تميزت بالاحتشام، وهو ما لفت أنظار بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا القدس في ذلك العصر. حيث جرت عادة النساء أن يضعن على وجوههن «الخمار» وهو برقع أسود شفاف يسمح للمرأة أن ترى الناس ولا يرى أحد وجهها، أو «النقاب» أو «القناع» الذي يغطي الوجه ولا تظهر منه العينان، ويكون شفافاً، أبيض اللون غالباً مطرز بحريز أسود أو له حاشية زرقاء أو زينية اللون، ويرتدين فوق رؤوسهن قبعة هي غطاء للرأس يقمن بصنعه يدوياً، وتتدلى منه عصابتان من القماش الأبيض الطويل. أو «الطاقية» التي تبلغ ارتفاعها حوالي ثلثي ذراع، لها قمم على شكل قباب مستديرة أو مسطحة من الصوف أو الحرير أو الجوخ بألوان مختلفة، لكن أكثرها شيوعاً اللون الأزرق^(٦٦).

كما جرت العادة أن ترتدي النساء «قمصاناً» كانت ترى من تحت ملابسهن الفوقانية. من هذه القمصان ما عرف باسم «البهطلة»، والقميص له فتحة عنق دائرية وبدون فتحة أمامية، وقد اختلفت أطواله باختلاف رغبات النساء فيه، وكانت أكماله تتراوح بين الاتساع والضيق، إلا أن الاتساع يوحى بالغنى. وقد صنعت هذه القمصان من الكتان أو القطن أو الحرير المشتهر الاسكندراني، وألوانه بيضاء أو زرقاء أو «شمط» أي مختلفة بين الأزرق والأبيض. وبعض النساء كن يطرزن قمصانهن وبعضهن الآخر يلبسن أنواعاً من القمصان البندقية المكبوسة «أي البليسيه»^(٦٧).

وكان القميص يلبس مع «المئزر» وهو نوع من السراويل التي تصل إلى الركبتين، وتعتبر ثوباً تحتانياً، وعندما كانت تلفه المرأة حول وسطها وأرجلها ويغطي حتى أواسط الأرجل، ويغلب عليه اللون الأسود وهو أقصر من «الإزار» الذي هو عبارة عن ملءة

متسعة فضفاضة من قماش غير مطرز، تلفها المرأة حول جسدها وكان «الإزار» بالنسبة للمسلمات أبيض اللون، بينما المسيحيات يكون الإزار أزرق اللون واليهوديات أصفر اللون، والسامريات أحمر اللون، ويشد حول الإزار حزام عرف باسم «الزنار» (٦٨).

وفي الريف حل «الجلباب» محل «الإزار»، والجلباب عبارة عن ثوب تغطي به المرأة صدرها وظherها وجميع جسدها، بل وتلتحف به النساء من الرأس إلى القدمين حين يردن الخروج من منازلهن. وهو من ملابس المرأة الخارجية الفضفاضة. كما نسمع أن بعضهن كن يرتدين «الحبرة» وهي عبارة عن ثوب خارجي واسع مخطط أو أزرق على الغالب، وفي بعض المناطق حول بيت المقدس هي عبارة عن «ملاءات» ملونة بأصفر وأحمر ومن اللون الأبيض فقط. وتضع المرأة على رأسها في الأفراح والمناسبات السارة نوعاً من «العصائب» تعلق بها سلاسل معدنية تعرف باسم «شنبر»، وكانت المتزوجات يتلفعن به ويربطنه من وراء، أما الأرامل فكن يعصبن عليه المناديل (٦٩).

ومن أكثر الملابس النسائية انتشاراً في ذلك العصر «القباء»، إذ لا تخلو منه وثيقة من وثائق الإرث، وهو نوع من الرداء المحكم المشابه للقبطان، يصل في طوله إلى منتصف عضلة الساق، مشقوق في مقدمته ومغلق عند صدره، وكان ينسج من القطن أو الصوف أو الحرير، وأما ألوانه فالأبيض وهو الأكثر شيوعاً، وأحياناً يكون اللون الأزرق أو الأخضر أو الأحمر، وهذا القباء كان يتم صنعه محلياً من خامات محلية، وبعضه الآخر كان يتم صنعه من قماش مستورد من قبرص أو بلاد الدولة العثمانية، والبعض الآخر كان يتم تزيينه بفرو سنجاب قبرصي (٧٠).

كذلك كانت «الغلالة» بكسر الغين من أكثر الملابس انتشاراً في ذلك العصر، ويقصد بها الملابس الحريرية الرقيقة الداخلية، أو المصنوعة من المنسوجات الرقيقة. أضف إلى ذلك ملابس الرأس التي كانت عاملاً مشتركاً بين جميع نساء ذلك العصر، ولكنها اختلفت من حيث جودتها ونوع قماشها وزينتها باختلاف الطبقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر «العصابة» وهي طرحة من الحرير مربعة الشكل لها حاشية حمراء أو صفراء، وهي تطوى بصورة منحرفة ثم تلف على الرأس وتندلى من الخلف، وقد تزين بالحلي والجواهر، وقد كانت بيضاء اللون ومطرزة بأحمر أو بأصفر. ومنها «الشعرية» وهي عصابة من قماش خفيف تعصب بها الرأس، مصنوعة من الشعر وخاصة شعر الحصان وتغطي العيون، وتكون فوق «النقاب» أو «الخمار» وتندلى فوق العيون حتى لا تُرى عيون النساء. و «الشعريات» التي وجدناها في الوثائق كانت منسوجة من الصوف أو القطن أو الحرير بألوانها البيضاء والزرقاء. ويبدو أنها تكون مع

«العصابة» قطعة واحدة، فقد تكون «شعرية بعصابة بيضاء» أو «بصوف أزرق» وأخرى «بحرير أزرق» وغيرها «بقطن بيضاء». ومن أغطية الرأس أيضاً «القناع» وهي أغطية اتخذتها النساء للرأس والوجه معاً، وقد تغطي بها رأسها وجسمها لإضفاء محاسنها، وتثبت على الرأس بقطعة قماش. وكانت الأقنعة تنسج من قماش العصائب وتجعل لها حواشي من الكتان الأزرق. ومنها «المناديل» التي استخدمتها النساء على مختلف طبقاتهن، وتكون كبيرة أو صغيرة. وقد وجد في وثائق التركات أنواع مختلفة من المناديل منسوجة من الكتان أو الحرير، وألوانها الأبيض والأزرق والأحمر، مطرزة ولها حواشي مختلفة بيضاء وحمراء وسوداء وزرقاء وكموني أو أصفر (٧١).

كما ينبغي أن نشير إلى أن نساء الحكام كن يرتدين حلة مذهب يصل عدد قطعها إلى خمس عشرة قطعة، فكان غطاء الرأس وحده يتكون من أربع قطع تلبس وفقاً لترتيب معين بحيث يغطي الرأس ويتدلى طرف أحد القطع حتى يصل إلى الأرض من جهة الظهر. وباقي الملابس تتكون من رداءين من الحرير، وقميص مذهب بأكمام قصيرة وسروال، وملاء واسعة لتغطية كل تلك الثياب، وكانت ملابس باقي نساء دور الحكام تقل مكوناتها تبعاً لمكانة المرأة، وتتراوح ما بين حلة مذهب وحلة حريرية، كما كانت هناك ملابس خاصة بالجواري لعل الهدف منها إبراز مفاتهن ليكن متعة للناظرين. وكانت بعض النساء يلبسن الثياب الموشاة بحرير دمياط وديبق تنيس، ويبدو أن هذا النوع من الثياب كان خاصاً بالمرأة الثرية (٧٢).

كذلك ينبغي الإشارة إلى أن البعض من الملابس التي استخدمتها المرأة في ذلك العصر، قد توارثتها عبر عصور سابقة على ذلك العصر، مثل «الغلالة» والتي جاء أول ذكر لها في أوراق من البردي ترجع إلى القرن الثالث الهجري، التاسع للميلاد، كما أن الكثيرات من النساء قمن بتطوير وابتكار أشكال جديدة من الملابس ما بين فضفاضة وضيقة (٧٣).

ومن السمات الواضحة كذلك في ملابس نساء ذلك العصر أن كل طبقة من طبقات المجتمع كان لها ملابسها الخاصة بها، وتختلف إلى حد ما عن ملابس الطبقات الأخرى من حيث الشكل والنوع والجودة، بل ونوع المنسوجات المستخدمة في صنعها. وكان لكل مناسبة ملابس معينة تعكس حال المرأة النفسية، فكان للأفراح ثياب تناسبها وللأحزان ثياب تناسبها، وللأعياد ملابس تناسبها وهي التي تميزت بالألوان الزاهية المزركشة (٧٤) كما أن هذه الملابس كانت في حالة تطور مستمر، ساعد عليها توافر المواد الخام اللازمة لصناعتها من ناحية، والصلات التجارية مع العراق وفارس وبلاد العرب، والشرق الأقصى والغرب الأوربي من ناحية أخرى، مما جعل نساء ذلك العصر في مصر والشام

بوجه عام والقدس بوجه خاص على علم بتطور الملابس وصناعتها في بلادهم وخارجها. أضف إلى هذا تأثير الجواري على سائر النساء في ابتكار كثير مما نطلق عليه اليوم اسم «الموضة»^(٧٥).

أما عن ملابس الأقدام «الأحذية» الخاصة بالنساء، فقد اشتهر منها ثلاثة أنواع وهي «الخف» وهو نوع من الحذاء العالي المرتفع الكعب المصنوع من الجلد أو غيره كالجوخ، وألوانه بيضاء أو سماقية أي كلون نبات السماق. ومنها «النعل» وهو يشبه الصندل العادي، ويزين وجهه عادة بحرير. ومنها «المشاية» وهو ضرب من النعال الخفيفة تصنع من القطيفة «المخمل» أو الجلد الأسود^(٧٦). ومنها «الحذاء» الذي يبلغ منتصف الساق أبيض اللون أو أحمر اللون. كما كانت النساء يرتدين في أرجلهن داخل المنازل «القباقيب» و «الزراويل»، والزراويل هي نوع من الخفاف تلبسه الجواري. وينبغي أن نشير إلى أنه كان هناك نوع من الخفاف تحدث صوتاً عند المشي بها مما يلفت أنظار الرجال إلى المرأة، وكان هذا يعد من الأمور المنافية للآداب، التي تستوجب تدخل المحتسب لمنع النساء من ارتداء هذا النوع من الخفاف وتحذير الأساكفة من صنعه^(٧٧).

والحقيقة أن المصادر التاريخية والوثائق لم تشر من قريب أو بعيد إلى معاقبة النساء في القدس لمخالفتهن التعليمات الخاصة بمنع النساء من ارتداء هذا النوع من الخفاف، مثلما حدث من معاقبة بعضهن لمخالفة التعليمات الخاصة بالملابس في مدن مثل القاهرة ودمشق وحلب وغيرها. وتعليق تماثيل على صورة نساء، وعليهن القمصان الطوال، وذلك لتذكير النساء وتخويفهن. كما لم يحدث أن سمعن أن المنادين كانوا يطوفون شوارع القدس محذرين النساء من لبس هذه الأخفاف كما حدث لبعض الأزياء في تلك المدن، وحتى مع ذكر بعض المصادر أن القباقيب كانت تصنع من الذهب، وترصع بالجواهر فإن أحداً لم يتدخل لمنع مثل هذا الإسراف والترف الزائد^(٧٨).

المرأة والإنتاج :

قامت المرأة المقدسية بدور هام وفعال في إنتاج كل ما يلزمها ويلزم بيتها، من أنواع المفروشات التي تستخدم في المنازل، مثل البسط التي تنسج من الصوف، والسجاجيد والمخدات والمفارش سواء الجلدية منها أم المصنوعة من بعض الأقمشة. وكذلك بعض المقاعد من القطن أو الجوخ وألوانها على الأغلب زرقاء، وقد تضيف إليها قطعاً من الجلد، أو تبطنها ببطانة زرقاء، وكذلك بعض الطراريح التي كانت تفرش على الأرض الزرقاء والبيضاء والحمراء اللون. بالإضافة إلى الوسائد «المساند» لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم. وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية، فقد يكون قماشها

من الحرير المشتهر، أو القماش العادي، وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز أو اللباد الأبيض، أما ألوانها فكانت زرقاء أو بيضاء بكيس أحمر أو زيتي حرير، وأحياناً تطرز بالحرير الأحمر أو الأبيض (٧٩).

كما كانت تقوم بغزل الصوف والقطن والكتان، واستخدمت بعض الأنوال في نسج بعض قطع من القماش لصناعة أغطية الرأس النسائية من طرح ومناديل وغيرها، وكذلك بعض أغطية الرأس الرجالية. كما أنها كانت تقوم بحياكة الملابس الخاصة بها وبأفراد أسرته سواء بنفسها أو تذهب إلى غيرها من النساء «الخيطات» لتخيط لها نظير أجر يحصلن عليه. أضف إلى ذلك الكثير من أشغال الإبر والتطريز وتزيين الملابس النسائية بوجه خاص سواء منها الملابس الداخلية «التحانية» أم الملابس الخارجية «الفوقانية» والتي جاء ذكرها بشكل متنوع ومتعدد في عدد من الوثائق المقدسية بوجه خاص، فتقوم بزخرفتها بالخرز والترتر والقصب وغيرها (٨٠).

كذلك كانت تصنع الأحفة ولا تزال تصنعها، والتي كانت تستخدم كدثار عند النوم وتحشى بالصوف لتستخدم شتاءً، وبالقطن لتستخدم صيفاً، وتقوم بتركيب ملاءة على ظهر اللحاف لتقيه الأوساخ وتجعله أقدر على منع البرد. هذا بالإضافة إلى بعض الركنينات «جمع ركنة»، والتي غالباً ما يكون القصد منها تزيين مكان الجلوس، أو وضعها في ركن البيت لتضفي جمالاً على المنظر، ولذا فهي إما أن تكون مطرزة بحرير أزرق أو أحمر أو حاشية مزركشة (٨١).

كذلك قامت المرأة في ذلك العصر بصناعة كثير من السلال وبعض الأوعية المنزلية من سعف النخيل، وهي من الصناعات القديمة، وإلى الآن ما تزال تقوم بها كثير من نساء القرى وبيعتها في أسواق المدينة المختلفة، وبخاصة في المناطق التي تكثر بها المزارات السياحية، وخاصة المسيحية في ذلك العصر حيث تفد أعداد كبيرة من أبناء الغرب الأوربي لزيارتها أو الحج إليها وشراء هذه المنتجات على سبيل التبرك بها، ومنها ما كان يستخدم محلياً في منازل القدس مثل مراوح القش والأوعية المصنوعة من الخوص والتي استخدمت في كثير من الأغراض المنزلية (٨٢).

ومن الصناعات التي قامت فيها النساء بدور واضح في ذلك العصر صناعة الصابون، حيث كانت تقوم النساء بعصر الزيت من الزيتون وغيره في المعاصر المختلفة، بينما يحضر لهن الرجال مادة البوتاس «الصودا الكاوية» ليقمن بصناعة أنواع مختلفة من الصابون للاستهلاك المنزلي غالباً. وربما اشتغلت بعض النساء في كثير من مصانع الصابون والتي عرفت باسم «المصابين» والتي أنتجت مقادير كبيرة للاستهلاك المحلي في

تلك الفترة (٨٣) .

وفي عصر لم يكن الناس يعرفون ما نعرف اليوم من عمليات حفظ الأطعمة بالوسائل المتطورة والحديثة، واستخدام الأجهزة المختلفة لذلك، أو التقدم الهائل في وسائل المواصلات الذي سهل تبادل كثير من السلع الغذائية وتوافرها في غير مواسم زراعتها، قامت المرأة بدور كبير وجهد مشكور في حفظ بعض الخضر والفاكهة، مثل البامية، والملوخية، والتين، واللوز، والمشمش، والعنب وغيرها، عن طريق تجفيفها في مواسم كثرتها والاحتفاظ بها لاستخدامها في مواسم عدم زراعتها، وكذلك حفظ الطماطم بصنعها على شكل معجون «صلصة» في أواني كبيرة مع الملح والزيت حتى يتيسر استخدامها في وقت ندرتها أو ارتفاع أسعارها، وفي بلاد الشام بوجه عام وبيت المقدس بوجه خاص وحيث الشتاء الطويل، قامت النساء ولا تزال بحفظ اللحوم في مقادير كبيرة من الدهن الحيواني في أنية ضخمة، لاستخدامها شيئاً فشيئاً كلما دعت الحاجة لذلك، كذلك قامت بصناعة أقراص الكشك وتجفيفها لاستخدامها عندما تدعو الحاجة، وصناعة بعض أنواع من «الشعيرية» يدوياً، بل وتشير بعض المصادر اللاتينية إلى أن النساء في كثير من قرى بلاد الشام بوجه خاص وحول القدس بوجه عام قد شاركن في إنتاج السكر، باستخراجه من قصب السكر، فيقمن بتقطيع عيدانه، وإدخالها إلى المعاصر حتى يتم عصرها، ثم القيام بغلي هذا العصير لتركيزه، ثم صبه في قوالب من الخوص وتركه حتى يجف ليخرج في أشكال مختلفة على هيئة مربعات كبيرة أو قوالب أو أقماع. وكذلك إنتاج الجبن والزبد والقشدة، وربما ساعدن في صناعة بعض الأرائك من جريد النخل، والتي كانت تستخدم للنوم أو للجلوس عليها وبعض الحبال والأجولة من الخيش (٨٤) .

كما قامت المرأة بدور كبير في تربية كثيرة من أنواع الطيور الداجنة، وتوفيرها للاستهلاك المحلي سواء لأسرتها أو لسكان المدينة الآخرين، عن طريق بيعها في أسواق المدينة المختلفة المستديمة والأسبوعية. كذلك كان من أول واجبات المرأة التي تقوم بها في الصباح، أن تأخذ كمية من الحبوب التي لديها في المنزل، وربما نادى على إحدى جاراتها وتطلب منها أن تساعد في طحن تلك الحبوب بالرحاة، ثم تقم بعجن الطحين وخبزه في الفرن التي غالباً ما تكون في المنزل، وبينما تنشغل الأم بعملية الخبز في الفرن فإن البنات عادة ما يقمن بجلب الماء اللازم للشرب. فضلاً عن قيامها بإعداد الطعام بألوانه المختلفة، والذي لا بد وأن يختلف من أسرة لأخرى باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها، إلى جانب دورها في تربية الأطفال ورعايتهم، وإعداد ما يلزمهم من كسوة وخياطة ملابس وإصلاحها كلما احتاجت لذلك (٨٥) .

وكما شاركت المرأة في الانتاج فقد شاركت أيضاً في تصريف الكثير من المنتجات في ذلك العصر وبخاصة نساء القرى التابعة للقدس والمحيط بها، فقد شاركت في جمع المحاصيل الزراعية، وكان عليها أن تحمل الكثير من الخضر والفاكهة والبيض لبيعها في أسواق المدينة المختلفة، كما كان عليها أن تقطف الفاكهة وتقوم ببيعها لمن يمرون على قريتها، كذلك تحمل الحطب لبيعه في المدينة^(٨٦). وتشير بعض كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا القدس في ذلك العصر إلى أن المرأة الشامية بوجه عام والمقدسية بوجه خاص كانت تمارس عمليات البيع والشراء في أسواق المدينة بحرية تامة^(٨٧).

وفي المناسبات الاجتماعية من ولادة، وزواج، ووفاء، قامت المرأة بدور كبير في إعداد الأطعمة المناسبة التي تقدم للمدعوين والمعزين. إذ تشير بعض المراجع على سبيل المثال إلى أن المرأة المسيحية كانت تقوم بسلق القمح ووضعها في أطباق مع الزبيب والحلوى، ويتم حمله إلى الكنيسة، فيصلي الكاهن عليه في القداش في يوم الأربعاء في الوفاة، وتسمى «النياحة»، ويفرق على الناس فيترحمون على الميت^(٨٨). كما جرت العادة أن تعد نساء الجيران الطعام لعدد من الأيام لأسرة من يتوفى من جيرانهن، بل جرت العادة أن تقام الولائم لإطعام المعزين على نفقة الجيران، بحيث يرسلون الطعام لإطعام جماعة جماعة منهم وهكذا^(٨٩).

بعض الحرف النسائية :

وينبغي أن نشير إلى بعض الحرف النسائية التي جاء ذكرها في الوثائق إلى جانب الحرف الأخرى المعروفة من قديم الزمان والتي مازلنا نسمع عن بعضها حتى وقتنا الحالي. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الوثائق ألفت بعض الأضواء الجديدة على بعض الحرف، من هذه الحرف حرفة «الغاسلة» أو «المغسلة» وهي التي تقوم عادة بتغسيل الموتى من النساء، وإعداد الأكفان لهن، وقد كانت تخضع في عملها هذا لإشراف المحتسب، وغالباً ما تأخذ منه تصريحاً لمزاولة مهنتها هذه. ومن الطريف أنها كانت تقوم بمهمة الطبيب الشرعي في عصرنا الحالي، وبخاصة إذا كان هناك ما يستراب منه في أن تكون المتوفاة قد قتلت، لذا كان عليها في الحالات العادية أن تدلي بشهادتها أمام المحتسب بأن المتوفاة لم يكن بها أثر من ضرب ولا جرح ولا كسر ولا غيره وأنها ماتت بقضاء الله وقدره^(٩٠). وإذا كانت المتوفاة ماتت مقتولة فإن الغاسلة كانت تخبر المحتسب الذي يبلغ بدوره قاضي المدينة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من تحقيقات وخلافة، وإصدار القرارات اللازمة لمعاقبة المتسببين حسبما يتبين له من خلال التحقيقات التي يجريها.

ومن الحرف المتعلقة بالموتى كذلك حرفة «النائحة» أو «الندابة» فكثيراً ما كانت النساء يظهرن الحزن في حالات الوفيات، ويتم استخدام النائحات في المآتم، وهن اللاتي يضربن بالطارات من نوح النساء طوال أيام العزاء، وهي عادة كانت منتشرة في كل الشرق العربي في ذلك الوقت^(٩١). وكنوع من التعبير عن الحزن على الميت، كما جرت عاداتهن بترديد بعض المقاطع الحزينة وإثارة مشاعر ونفوس النسوة من أهل الميت والمعزيات، للبكاء أو النحيب أو الصراخ ولطم الخدود أو تقطيع الشعر، أو ينثرن على رؤوسهن الحناء ويشددن في أوساطهن المآزر، ويخدشن خدودهن ويسودن وجوههن بسخام القدور، وعند خروج النعش من الدار يضربن باب الدار بإناء خزفي، على اعتقاد أن هذا العمل يمنع من أن يلحق بالميت غيره من أهله. وعادة كسر الأواني الفخارية عقب خروج جنازة المتوفي، تقليد يوناني قديم أدخله الصليبيون إلى بلاد الشام^(٩٢).

ومن حرف النساء المتعلقة بالزواج حرفة «الخاطبة»، والتي قامت في ذلك العصر بدور كبير في إتمام مهمة الخطوبة، باعتبار أنها كان يتاح لها دخول البيوت والاطلاع على أسرار الحريم، فتستطيع بذلك أن تأتي للعريس بالعروس التي تتفق مع رغباته ومطالبه، نظير مبلغ من المال يدفعه لها^(٩٣). وكانت مهمة «الخاطبة» أن تقوم بمشاهدة العروس، ثم تعود وتصف للعريس ولأهله جمال العروس وعقلها، وحتى إذا كان بها عيب أخفته إمعاناً في إتمام الزواج، في مقابل ما يتحفه به أهلها من هدايا وخلافه^(٩٤).

كما كانت حرفة «الماشطة» أو «البلانة» من الحرف التي اشتغلت بها النساء في ذلك العصر، نظراً لكثرة الحمامات العامة. وفي الحمام اعتادت أن تجتمع النساء والصديقات فيتناقلن أخبار الناس، والاستمتاع بالحمام. وفي تلك الحمامات قامت «الماشطة» بإزالة الشعر من جسد النساء، وربما قامت بعمل الوشم على جسد الراغبات من النساء، بالإضافة إلى عمليات التدليك «المساج» وغسل أجسام المترددات بالماء الساخن الذي يوجد عادة بالمغطس، وربما قامت بتكحيل العروس وتمشيظها وتحفيفها، ثم إلباسها أفخر الثياب المطرزة.

ومن الحرف التي أقبلت عليها النساء في ذلك العصر ومازلنا نسمع عنها في عصرنا الحديث حرفة «الدالة»، وواضح مما جاء في الوثيقة رقم ١٦٣ والمؤرخة بتاريخ ٩ ذي العقدة سنة ٧٩٣هـ أن عمل «الدالة» لم يكن قاصراً على تزويد النساء بما تحتاجه الواحدة منهن من أقمشة وملابس وأغطية للرأس وخلافه، إنما كانت «الدالة» تقوم أيضاً بعملية الإقراض مقابل الحصول على رهن، فقد رهنّت إحدى السيدات «حلق بلولو» عند «الدالة» والتي كانت تدعى «المشرفية» نظير ثلاثة دراهم. كذلك جاء في نفس الوثيقة أن

«الدلالة» كانت تباع بالأجل للنساء الأخريات، وفي عمليات البيع هذه التي كانت تقوم بها لم يكن هناك رهن، بل كانت الثقة المتبادلة هي أهم أسس التعامل. فقد جاء في نفس الوثيقة أن «جوهرة بنت صلاح بن أبي بكر الدمياطية» وهي على فراش الموت أقرت بأن في ذمتها «للدلالة» المشرفية خمسة وثلاثين درهماً هي بقية ثمن مشترياتها منها^(٩٥). هذه هي بعض الحرف التي ورد ذكرها في المصادر الوثائقية والتي تخصصت فيها النساء في ذلك العصر، بالإضافة إلى «المجبراتية» أي طبيبة العظام حالياً، و «القابلة» أو «الداية» وهي من الحرف التي لاتزال حتى أيامنا هذه. و «الخياطة» و «الواعظة» و «الشيخة» و «المحدثة» أو «المسندة» أي المشتغلة بعلم الحديث النبوي الشريف، ومن المرجح كذلك وجود «ضاربة الرمل والودع» على غرار ما كان موجوداً عند الرجال للاهتمام بمعرفة الطالع، وغيرها من الحرف التي لم يكن مجتمع بيت المقدس من النساء أن يستغني عنها طوال ذلك العصر وما تلاه من عصور بل وحتى عصرنا الحديث.

عدم التعصب :

وتجدر بنا الإشارة إلى أن القدس لم تعرف التعصب طوال عصورها الإسلامية سوى حين احتلها الصليبيون يوم الجمعة الثاني والعشرون من شعبان عام ٤٩٢هـ، الخامس عشر من يوليو عام ١٠٩٩م، ومات التسامح في بلد التسامح. ولم تعرف العنف والدمار سوى حين اقتحمها القادمون من أوروبا. ثم عاد السلام لمدينة السلام حين استعادها العرب تحت راية صلاح الدين.

وعادت مدينة الحب والتسامح تبني الحضارة وتزرع الثقافة وتعلم الإنسان، إلى أن كان زمن ردى، تشرذم فيه العرب، وتباغضوا، وتنافروا فسقطت مدينة السلام في أيدي أعداء السلام.

ومرة أخرى عاد التعصب لمدينة التسامح والسلام، وداست أقدام الصهاينة تراب المدينة المقدس ولاتزال. ولأن الحب والسلام والحق ينتصر دائماً في النهاية، فسوف تعود مدينة السلام إلى سابق سيرتها الأولى.

والوثائق لا تكذب عندما تشير إلى أن سكان القدس في ذلك العصر بكل طوائفهم الدينية عاشوا معاً، ولم تكن هناك أحياء يهودية أو مسيحية صرفة، بل سكنها وامتلك فيها المسلمون بيوتاً كثيرة، فالوثيقة ٣٥ والمؤرخة في ٤ ربيع الآخر سنة ٧٧٨هـ تذكر «حارة النصارى» وتذكر أن أحد المسلمين كان يملك بها داراً، وبعد أن انتهت من وصف هذه الدار وبيان حدودها تقول: «وانتقلت الدار المذكورة بعده إلى مستحقي إرثه وهم أولاده

لصلبه اسمعيل وخديجة وفاطمة وزوجته فاطمة بنت آدم» (٩٦) . كما تذكر الوثيقة رقم ٦٣٥ المؤرخة في ١٨ محرم سنة ٧٩٣هـ أن أحد المسلمين ويدعى الحاج حسن العجمي كان قد سكن بحارة المشاركة التي كانت تقع شمال باب حطة، وكانت هذه الحارة يسكنها أيضاً كثير من المسيحيين (٩٧) . كذلك جاء في الوثيقة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٥ جمادي الآخرة سنة ٧٩٦هـ أن كثيراً من المسلمين سكنوا هذه الحارة وهي حارة المشاركة. وكان لهم بها زوايا وأوقاف حبسوها على أعمال الخير المختلفة (٩٨) .

كذلك كانت توجد «الخانقاه الصلاحية» وسط عدة منشآت مسيحية من أديرة مثل دير الكرج المعروف بتفاحة ودير الكرج المعروف بالسنكل ودور للقسيسين، هذه الخانقاه وقفها السلطان صلاح الدين الأيوبي على السادة الصوفية، وجعل الدار المعروفة بدار البطرك رباطاً لهم. كذلك كان هناك ربع كبير وهو عبارة عن مجمع سكني ضخم سكنه كثير من المسلمين من أرباب الحرف المختلفة، ومارسوا كثيراً من مهنتهم سواء في غرفهم أم في الحوانيت الموجودة أسفل ذلك الربع (٩٩) .

كما أن الوثيقة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٧٤٣هـ جاء بها ما يؤكد أن حارة النصرى سكن فيها وامتلك فيها كثير من المسلمين بيوتاً بديل أن عمر بن موسى بن محمد الصلتي اشترى قطعة أرض بمبلغ ٣٠ درهماً ليبني عليها بيتاً في حارة الجوالدة وهي ذلك الجزء من حارة النصرى القريب من باب الخليل وقرب باب جالود (١٠٠) .

كما أن الوثائق التي بين أيدينا تؤكد على أن بيوت اليهود كانت تتجاور مع بيوت المسلمين والمسيحيين في كل مكان، وعاش المسلمون مع مستأجرين يهود في المنازل التي يملكها مسلمون أو يملكها مسيحيون وعلى الصعيد الاجتماعي فقد شارك اليهود والمسيحيون المسلمين في القدس حياتهم، سواء من حيث العادات والتقاليد والقيم والمثل التي كانت تحكم مجتمع بيت المقدس في ذلك العصر، أو من حيث مساهمتهم في النشاط الاجتماعي عامة (١٠١) . هذا إلى جانب خضوع أهل الذمة من مسيحيين ويهود مثلهم مثل المسلمين تماماً في ذلك العصر في مواريتهم لديوان المواريث الحشرية، حيث كان يقوم الديوان بإثبات حقوق الورثة بمقتضى الشرع الإسلامي ويعطيهم حقوقهم، ويحمل ما فضل بعد ذلك لديوان بيت المال.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة ٧٠٠هـ في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون خضع اليهود والنصارى والسامرة في بيت المقدس لديوان المواريث الحشرية هذا مثلهم مثل المسلمين تماماً (١٠٢) . بل وحتى اليهود الذين من أصل أوربي، إذ تذكر الوثيقة رقم ١٩٧ والمؤرخة في ٢٩ صفر سنة ٧٩٥هـ وهي تتعلق بأحد اليهود وكان ساكناً في حارة

اليهود في القدس الشريف، وعندما أحسن بضعفه ومرضه فقد أقر في وثيقة حصر موجوداته التي قام بحصرها أحد رجال ديوان المواريث الحشرية بناء على طلب تقدم به هذا اليهودي ويدعى اسحق بن شمويل بن يوسف، وبعد عملية الحصر، أقر بأن المستحق إرثه زوجته سمحة ابنة يهودا الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس الشريف ووالدته دوسا بنت سلتين الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس الشريف كذلك (١٠٣).

أضف إلى أن إحدى الوثائق تضمنت إشارة فريدة من نوعها، تفيد أنه كان من حق أفراد المجتمع في بيت المقدس ممثلين في المحتسب، أن يجبروا من يخل بشروط مهنته - مهما كان دينه - أن يترك هذه المهنة ويبحث له عن عمل آخر، فالوثيقة رقم ٦٣٦ والمؤرخة في ٢٦ جمادى الأولى سنة ٧٩٦ هـ تفيد أن ثلاثة من اليهود كانوا يشتغلون في القصابة قد أخذوا بشروط المهنة ولذا طلبوا عند القاضي، وتعهدوا بعدم الذبح لا لهم ولا للمسلمين، وإن خالفوا تعهدهم عوقبوا، ودفعوا عشرة آلاف درهم كغرامة (١٠٤).

ليس هذا فحسب، بل إن الوثيقة رقم ٣٢٥ بتاريخ العشر الأوسط من ذي القعدة سنة ٧٩٥ هـ تفيد أن أهل الذمة كانوا كثيراً ما يلجأون إلى كبار مشايخ المسلمين للتوسط لهم لدى السلطات الحاكمة، أو لرفع أي ظلم قد يقع عليهم، فهذه الوثيقة عبارة عن شكوي رفعها شيخ المغاربة محمد بن عبدالوارث المالكي إلى كافل السلطنة في دمشق، وملخصها أن يهودياً مات في مدينة القدس فسارع الوالي وهو المسئول عن الشرطة إلى الختم على بيته (أي الحجز)، تمهيداً لنقل موجودات بيته من تركته إلى بيت المال غير مدقق بالطريق الشرعي بوصية الرجل أو البحث عن ورثته، وعند ذلك جاء اليهود إلى شيخ المغاربة عله ينجح في رفع ختم الوالي، حيث أن اليهودي الميت ترك وصية شرعية، ولكنهم لا يستطيعون إثباتها حيث أن المستحق لإرثه كان في السجن عندما مات اليهودي ويتعذر معه إثبات الوصية، ولما لم يستجب الوالي لذلك، حرر شيخ المغاربة رسالته إلى كافل المملكة في دمشق، لأن القدس كانت تتبعها، وطلب إليه أن يصدر أوامره بمرسومين إلى القاضي الشرعي في القدس الشريف، وإلى نائب السلطنة، لينظرا هذه الشكوى وينصفا اليهودي. وتدلنا هذه الوثيقة إلى مدى الحرص الذي كانت توليه الدولة كذلك لتحقيق العدالة وحماية أهل الذمة (١٠٥).

كما تدلنا الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ٧٤٥ هـ وموضعها حصر أعيان بقصد الإرث أن المسيحيين كانوا أيضاً يقومون بتسجيل مواريتهم لدى القاضي الشرعي في القدس الشريف. فقد جاء فيها ما يلي: «حصل الوقوف على رجل يسمى راشد ابن هارون بن سمعان النصراني الشوبكي بدير العامود بالقدس الشريف والذي أقر أن موجوده ومستحق إرثه زوجته مريم بنت فريخ ابن شند النصرانية الشوبكية، وبناته

ست الأهل المرأة الكامل، وست النضر الرضيعة وشقيقه غانم الغائب بالشوبك. وأقر أن في ذمته صدق زوجته مريم من الذهب ستة وثلاثون ديناراً سورياً، وذلك حسب الإذن الكريم العالي المولوي الشرفي قاضي المسلمين بالقدس الشريف، أدام الله ظلاله... ومن الملاحظ أن الوثيقة بدأت بـ (الحمد لله رب العالمين) وانتهت بـ «حسبنا الله ونعم الوكيل» (١٠٦).

رعاية الأيتام :

من الأضواء الجديدة التي تلقىها الوثائق أن الرعاية الاجتماعية في ذلك العصر امتدت لتشمل أموال اليتامى القصر بوجه عام، واليتامى بلا وصي بوجه خاص، وكذلك اليتامى الذين هم بلا مورد مالي. فبعد وفاة عائلهم، وخاصة الذين ليس لهم أوصياء من أقاربهم، فكانت توضع ثرواتهم أو ما يؤول إليهم من إرث تحت نظر القاضي الشافعي في القدس لعدة أغراض منها الإنفاق عليهم، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، وتعليمهم، وكسوتهم وإطعامهم، والتوسعة عليهم في المواسم المختلفة، وإلى غير ذلك من الأمور المعيشية، والأهم من ذلك هو استثمار هذه الأموال وفق الشرع، إلى حين أن يصلوا سن الرشد فيقوم بتسليمهم مستحقاتهم، كذلك كان هذا القاضي يقوم بالإشراف على أوقاف الأيتام التي يوقفها بعض الآباء على نريتهم من بعدهم، ويجعل النظر عليها لهم، أو يحدد لهم نصيباً منها، إذ تتحدث الوثائق رقم ١٣٤، ١٤٨، ١٣٩، ١٤٩، عن وجود بيت المال المعمور في القدس برئاسة ناظر أو مشارف أو وكيل أو شاذ، وتبين الوثيقة رقم ٣٧٦ الإجراءات التي تتبع في أملاك بيت المال. كما تشير الوثيقة رقم ٥٣٥ إلى وجود ديوان تابع لبيت المال يسمى «ديوان المواريث الحشرية» يتولى حصر تركات من يموت بلا وارث وتكون تركته بذلك من نصيب الدولة أو من يموت ويترك ورثة لا يستحقون الإرث كله، فيدخل بيت المال ضمن الورثة سواء كانوا من المسلمين أو من أهل الذمة، كما كان لبيت المال مندوبون يمثلونه لدى حصر تركات الأشخاص المتوفين (١٠٧).

وتنبغي الإشارة إلى أنه منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس، وفي سنة ٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م فقد أصدر تعليماته إلى القضاة ونوابهم بأن أحداً من الأوصياء على اليتامى لا ينفرد بوصية خوفاً من أن «يكبر اليتيم فلا يجد شيئاً ولا تقوم له حجة على موجوده، أو يموت الوصي فيذهب مال اليتيم في ماله» وأن يكون هناك مجلس هو أشبه بالمجلس الحسبي الموجود في بعض البلاد في عصرنا الحديث، تسجل فيه أموال اليتامى، ويتكون من نواب القاضي الذين «يحققون على المصروف» واستمر الحال على ذلك (١٠٨). ولقد عرف هذا المجلس باسم ديوان المواريث الحشرية وحسبما جاء في القلقشندي فهي تركات من

«يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستغرق ميراثه» (١٠٩).

والحقيقة أن كتب الحسبة المعاصرة حرصت على أموال اليتامى هؤلاء، وأنه كان من واجب المحتسب أن يعمل كل ما في وسعه للمحافظة عليها وعدم التلاعب بها، فقد نصت على أنه من واجب المحتسب أن يشدد على دلالي العقارات وأنه يحلفهم ألا يبيعوا.... ولا لصبي ولا يتيم إلا بإذن وصيه... فمن خالف هذا حذف من جملة الدالين... (١١٠) كما شددت على التجار في التعامل مع اليتامى القصر وأنه ينبغي للتجار ألا يعامل في البيع أربعة الصبي والمجنون والعبد والأعمى، لأن الصبي غير مكلف وكذا المجنون وبيعهما باطل فلا يصح بيع للصبي (١١١).

وإذا كانت عملية استثمار أموال اليتيم مستحبة فقد وجب الحرص فيها أيضاً حيث أوصى بعض الفقهاء المعاصرين الوصي بقولهم: «إن ولي اليتيم لا تجب عليه المبالغة في الاستئناء، وإنما الواجب أن يستتمي قدر ما لا تاكل النفقة والمؤن المال... ولكن الزيادة من شكر النعمة» (١١٢).

وأول ما نلاحظه على الوثائق الخاصة برعاية الأيتام هو أنه في حالة عدم وجود وصي على تركه هؤلاء الأيتام فإن أم الأيتام كان لها الأولوية في الوصاية على أولادها القصر، لأنها أشفق عليهم وأرفق، ولديها من الغيرة عليهم والعناية بأمرهم ما لا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوي الأرحام ما دامت أهل للوصاية. هذا ما تؤكد الوثيقة رقم ٦١٣ والمؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ والتي تم فيها إسناد الوصية للزوجة بحضور أحد أعوان نائب السلطنة بالقدس وتم إبرامها بإذن من القاضي، وبذلك تكتسب القوة القانونية، وعلى الوصية توابع ثلاثة شهود (١١٣).

ومما يلاحظ أيضاً ما جاء في الوثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ من أنه كان لدى قاضي قضاة القدس الشافعي موظف يدعى «أمين الحكم» وهو المسئول عن رعاية شؤون الأيتام لدى القاضي. وكان يقوم بالإنفاق عليهم من تركه والدهم سواء أكان لهم وصي أم كانوا بلا وصي، وأن هذا الشخص قام بتسليم أم طفلين يتيمين عن «فرض ولديها محمد وعلى اللذين في حضانتها عن مدة أربعة شهور كوامل آخرهم شهر صفر من سنة تاريخه مائة درهم وسبعون درهماً نصفها خمسة وثمانون درهماً»، والوثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ٤ رمضان سنة ٧٩٠هـ تفيد أن هذه المرأة نفسها قبضت من «أمين الحكم» مبلغاً وقدره ١٢٠ درهماً «وذلك فرض ولديها محمد وعلى عن مدة شهرين كاملين آخرها سلخ رمضان المعظم» وبذلك يتضح لنا أن ما كان يخص كل طفل في الوثيقة الأولى كل شهر كان ٢١,٢٥ درهماً بينما زاد هذا المبلغ إلى ٣٠ درهماً في شهري شعبان ورمضان بما يفيد أن «أمين الحكم» قام بالتوسعة على هؤلاء اليتامى بزيادة الحصص المخصصة لهم في

الشهور التي تتطلب التوسعة ومنها شهري شعبان ورمضان (١١٤).

ومن الملاحظ كذلك أن الأوقاف قامت بدور هام في رعاية هؤلاء الأيتام وبخاصة ممن ليس لهم أي مورد مالي، فقد جاء في الوثيقة رقم ١٨٤ والمؤرخة في ٢ رمضان سنة ٧٨٩هـ أن إحدى الأرامل قد قبضت من «أمين الحكم العزيز» والجابي على وقف المدرسة الصلاحية بالقدس الشريف من الدراهم الفضة معاملة الشام المحروس ثلاث مائة درهم وخمسة وسبعين درهماً، وذلك «ما هو فرض أولادها ... وهم عمر وأبي بكر وسلماء وسارة عن شهر رجب» (١١٥). ومن الطبيعي أن تختلف النفقة على مثل هؤلاء الأيتام باختلاف ريع الأوقاف المخصصة للإنفاق على اليتامى ممن هم بلا تركة أو مورد مالي آخر.

دور الأوقاف في الرعاية الاجتماعية :

تتمثل أوجه الرعاية الاجتماعية كذلك في بيوت الصوفية من خانقاوات وربط وزوايا، وهي التي وفرت لهم المأوى والكساء والطعام والرواتب النقدية كذلك، من ريع الأوقاف التي حبست على هذه الأماكن. فقد جاء في الوثيقة رقم (١٣ أ) وتاريخها مستهل شهر صفر سنة ٧٧٧هـ أن أحد الصوفية تقدم بطلب إلى القاضي الشافعي بالقدس، باعتباره مسئولاً عن الأوقاف يطلب فيه صدقة من الرباط المنصوري لأنه «في عايلة ولم يكن له مرتب الدرهم الفرد وهو من أهل الاستحقاق»، وعلى هذا الأساس فقد طلب من القاضي أن يصرف له رطل خبز كل يوم، وبعد التحقق من حاله قرر له القاضي «كل يوم أربعة أرغفة». كذلك جاء في الوثيقة رقم ١٠ المؤرخة في ٢٠ صفر سنة ٧٧٠هـ أن أحد الصوفية ويدعى إبراهيم الناصري طلب من قاضي القدس أن يكون له سكناً بالرباط المذكور، فوافق القاضي على طلبه في حالة وجود مكان شاغر، حيث كان الرباط يستوعب عشرين صوفياً (١١٦).

كما تلقي الوثيقة رقم ٣٦ المؤرخة في ١٧ محرم سنة ٧٩٧هـ الضوء على إحدى المنشآت الاجتماعية وهي التربة التي أنشأها الأمير بدر الدين بن حسام الدين بركة خان، وأوقف عليها قرية دير الغصون في طولكرم، ومن ريع هذه القرية كان ينفق على التربة وما تقوم به من أعمال الخير من مداواة المرضى وتجهيز الموتى بالقدس الشريف، وبهذا لم تقتصر هذه التربة على كونها مدفنًا لهذا الأمير وذريته من بعده، بل غدت واحدة من المنشآت الاجتماعية الهامة، بما قدمت من خدمات، ومن حوته من حوض للدواب، وحوانيت، هذه التربة أصبحت منذ سنة ١٩٠٠ المكتبة الخالدية (١١٧).

أما الوثيقة رقم ٨٣٣ والمؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ فتشير إلى أن إحدى النساء المقدسيات وتدعى سيدة بنت محمد قد وقفت منزلاً مستجداً بحارة المغاربة بالقدس

«على الفقراء العجايز من المغاربة يسكنون به من غير انتفاع»^(١١٨). والوثيقة رقم ٢٠ المؤرخة في ٥ صفر سنة ٧٦٨هـ تخبرنا أن أحد تجار بيت المقدس أوقف داراً على مصالح البيمارستان الصلاحي الذي بناه صلاح الدين سنة ٥٨٣هـ بخط باب العمود أحد أبواب مدينة القدس إلى الشمال منها، على أن ينفق من ريع هذه الدار لشراء أدوية للمرضى، وأغذيتهم، وأغذية المجانين وأدويتهم، وسائر ما يحتاجون إليه^(١١٩). وإذا كان صلاح الدين قد حرص على تشييد هذا البيمارستان لكي يستفيد من خدماته أهل القدس، فإن هذا التاجر قد شارك بدور فعال في المحافظة على ذلك البيمارستان وعلى أن يستمر في أداء رسالته بعد وفاة صلاح الدين بأكثر من مائة وسبعين سنة.

ومن أوجه الرعاية الاجتماعية الهامة في بيت المقدس توفير الماء العذب، الذي جعل الله سبحانه وتعالى منه كل شيء حي، فقد كانت المياه بالنسبة لأهل القدس نعمة يحمد من يوفرها لهم كل الفضل، وتعد من مآثره، وهم الذين عانوا كثيراً من قلة الماء بسبب قلة سقوط الأمطار، وعدم وجود أنهار ببلدهم، لذا فقد أولى سلاطين وأمراء الممالك مسألة توفير الماء العذب جل اهتمامهم. فالوثيقة رقم ٣١١ والمؤرخة في ٢٥ صفر سنة ٧٤٥ تذكر أن الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار قد أوقف قرية مجدل فضيل من عمل مدينة الخليل على قناة السبيل، وعلى مرضى المسلمين الفقراء والمساكين^(١٢٠).

ومن الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثائق على بعض المنشآت الاجتماعية وبخاصة الحمامات، ما تذكره الوثيقة رقم ٤٦ المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٧٤٧هـ عن حمام البطرك الذي كان جارياً في أوقاف الخانقاه الصلاحية بالقدس، من أن مكونات هذا الحمام هي «مستوقد ومخادع وخلاوي وأجران» وأنه تم تأجير هذا الحمام لمدة سنة على أن يدفع المستأجر الإيجار يومياً من الدراهم النقرة الجياد الوازنة معاملة يومئذ عن كل يوم يمضي من تاريخه ثلاثة عشر درهماً يدفع منها عند غروب شمس كل يوم من يوم تاريخه عشرة دراهم، بينما الثلاثة دراهم الأخرى تخصم نظير دخول الصوفية واغتسالهم في الحمام المذكور، كما دفع المستأجر مبلغ ثلاثمائة درهم قسط شهر كامل من يوم تاريخه، وتعهد المستأجر بنقل الماء إلى الحمام من بركة كبيرة مجاورة للحمام في حارة النصارى بالقدس وهي بركة البطرك، وكذلك التخلص من الرماد الخاص بالمستوقد والفرن على نفقته الخاصة، بينما يقوم الناظر على الوقف بكل الإصلاحات والعمارة اللازمة للحمام^(١٢١).

كما تجلت الرعاية الاجتماعية في الوثائق بالاهتمام بالمستوى الصحي لأهل القدس، وكيفية علاج الكثير من الأمراض المنتشرة آنذاك مثل «الإسهال» أو «السعال» و«أمراض الكلى» عن طريق كثير من الوصفات الطبية التي اعتمدت على الثوم، وصفار البيض، والتين، وزيت الزيتون، والصمغ العربي، والمسك والكمون، وبعض الأعشاب الطبية،

والطين الأرمني، فالوثيقة رقم ١٨٢ بدون تاريخ بها الكثير من الأمور المتعلقة بهذه النواحي (١٢٢).

عقود الزواج :

إن عقد الزواج الذي بيد الزوجة كانت تسجل به جميع حالات الزواج والطلاق السابقة واللاحقة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في الوثيقة رقم ٤٧ والمؤرخة في ٦ ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ من أن الزوج المذكور يتزوج امرأته «خديجة» للمرة الثالثة وكان قد طلقها خلعاً من قبل مرتين، كما جاء في نفس الوثيقة أن المرأة المذكورة اختلعت من زوجها، أي بذلت له مالاً ليطلقها، وهو أحد حقوقها الشرعية التي سبقت الإشارة إليها، ويتبين من هامش الصفحة الأيمن أن الزوج زاد قيمة الصداق مائتي دينار فأصبح ٣٠٠ ديناراً، وفي آخر العقد شرح يستفاد منه أن «خديجة» تزوجت من شخص آخر بعد وفاة زوجها المذكور في الوثيقة وذلك في سنة ٧٨١هـ أي بعد تاريخ العقد الذي بين أيدينا بأربع سنوات، ثم طُلق طلاقاً بائناً ربما للمرة الأخيرة. إذ جاء في الوثيقة «تزوجت بعد وفاة الزوج المذكور أعلاه تزوجت (فراغ) ... أحمد في ليلة سلخ صفر إحدى وثمانين وسبعماية ثم طلقها طلاقاً بائناً احتياطياً لعدم وقوع العقد وجريانه على الوجه الشرعي ولم يكتب بينهما كتاب لذلك وذلك في شهر ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وسبعماية» يلي ذلك توقيع الشاهدين (١٢٣).

الأثاث المنزلي :

يتضح من دراسة الوثائق أن بيوت سكان مدينة بيت المقدس قد احتوت القليل من قطع الأثاث الكبيرة الحجم، مثل الطاولات «المناضد» والكراسي والدواليب والأسرة، ولعل ذلك يفسر لنا عادة الناس في اقتراش الأرض معتمدين على المقاعد والمخدات والبسط والسجاجيد والحصر والمفارش الجلدية، وكانت البسط تنسج من الصوف ومن أنواعها «الرومية» ويقصد بها الأرمنية ذات الصوف الجيد والقرمزية اللون، والكردية والشوبكية الكبير والشوبكية الصغيرة. ولا شك أن اختلافها راجع إلى اختلاف المواد التي صنعت منها، واختلاف الناس اقتصادياً واجتماعياً. فمتوسطو الحال اقتنوا السجاجيد المصنوعة محلياً، بينما اقتنى الأغنياء السجاجيد المستوردة من حوران واليمن، هذا بينما اقتنى الفقراء الحصر والطرايح التي كانت تفرش على الأرض.

واستعملت المخدات والوسائد لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم، وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية، فقد يكون قماشها من الحرير أو القماش العادي، وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز أو اللباد الأبيض، كما استعملت الألفحة

كغطاء عند النوم، سواء كان اللحاف مبطناً أو بدون بطانة (غطاء) واختلفت الألفحة باختلاف المستويات الاجتماعية من حيث الملاءة التي كانت تتركب على اللحاف لتقيه الأوساخ وتجعله أقدر على منع البرد، وكان قماش الألفحة من القطن أو الحرير أو الكتان أو الخيش.

كما أن الوثائق تزودنا بأسماء وأنواع العديد من الأدوات المنزلية التي كانت مستعملة في ذلك العصر على عكس المصادر التاريخية التقليدية، ومن هذه الأدوات الأواني الفخارية التي كانت تستخدم في تخزين الخل والدقيق وبعض المشروبات مثل الخروب، وبعض الصحون، ومنها الأواني النحاسية، والسكاكين، والطاسات، وأدوات حفظ الماء النحاسية، وبعض الأواني الزجاجية ومن وسائل الإضاءة تذكر لنا الوثائق القناديل المطعمة بالنحاس، والقناديل الزجاجية، والشماعيد، هذا بالإضافة إلى العديد من الأدوات التي تلزم كل بيت مثل المبارد وكلبسات الحديد والمقص والمطرقة والكانون، والعلب الخشبية التي تخزن فيها الأمشاط والكحل والكبريت والقطن والبرغل. وأكياس بيضاء يوضع فيها الدقيق والأرز، وصناديق من الخشب لخرن الملابس، والمراوح القش، وكشتبان للخياطة، ومسابع خشبية وغيرها (١٢٤).

أصول السكان :

ويمكن التعرف عليها من خلال ألقاب النسبة التي أطلقت على كثيرين منهم ممن جاء ذكرهم في تلك الوثائق مثل «العنتابي» نسبة إلى مدينة عينتاب جنوبي تركيا حالياً وقرب حلب تدعى اليوم غازي عينتاب. ومنهم «الكركي» نسبة إلى الكرك في الأردن حالياً، ومنهم «الأخلاطي» نسبة إلى أخلاط في تركيا. و «التونسي»، و «الدمشقي» و «التركماني» و «المرداوي» نسبة إلى مردا من قرى نابلس. و «النابلسي» نسبة إلى نابلس، و «المغربي» و «البغدادي»، و «الخليلي»، و «الحلبي»، و «العجلوني» نسبة إلى عجلون، و «البصراوي» نسبة إلى بصرى من أعمال حوران، و «الصفدي» نسبة إلى صفد، و «الصفوري» نسبة إلى صفورية، و «الشوبكي» نسبة إلى الشوبك في الأردن، و «الحموي» نسبة إلى حماء في سوريا، و «المعاني» نسبة إلى مدينة معان في الأردن اليوم (١٢٥)

الحواشي :

١ - د. كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، المجلد الأول، عمان ١٩٨٣م، د. محمد عيسى صالحية، وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية، حويلات كلية الآداب - جامعة الكويت، الحولية السادسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٩.

- ٢ - كامل جميل العسلي : نفسه، ج ١، ص ٥١.
- ٣ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٥١.
- ٤ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٤٥ - ٤٧.
- ٥ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٤٨.
- ٦ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٤٩ - ٥٠.
- ٧ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٤٩ - ٥١. انظر مثلاً الوثيقة رقم ١٨٢، والوثيقة رقم ٣٥.
- ٨ - ابن شاهنشاه الأيوبي: مضمار الحقائق وسر الخلائق، تحقيق د. حسن حبشي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٢٧، علي السيد علي : الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤٢، د. محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي الشريف، ص ١٠٤، د. محمد محمد أمين، وثائق من عصر سلاطين المماليك بدون تاريخ طبع، ص ٣٥٦، انظر الوثيقة رقم ٥٠٣ والمؤرخة في رابع من ذي القعدة سنة ٧٤٥هـ في محمد عيسى صالحية، نفسه، ص ١٠٥، والوثيقة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ، في كامل العسلي: نفسه، ج ١ ص ٢٣٥.
- ٩ - د. عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٦٧م، ج ٢، ص ٥٦ - ٥٧.
- ١٠ - The Travels of Iudovico Di Varthema in Egypt, Syria, Arabia Desrt and Arabia Felix, London, 1863, pp. 13 - 14.
- ١١ - Treatis on the Holy Land, Trans. from the Italian By. Fr. Theophilus Bel-lorini, Jerusalem 1948, P. 205.
- ١٢ - Prescott: Once to Sinai, The further Pilgrimage of Frair Felix Fabri, London, 1957, p. 155.
- ١٣ - Newett; Casola's Pilgrims to Jerusalem In the year 1494, Manchester 1907, pp. 257 - 259.
- د. علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٧٣، لحد صعب: مختص تاريخ طائفة الروم، بيروت ١٩١٤، ص ٢٠٣.
- ١٤ - محمد عيسى صالحية : نفسه ص ١٠٢.
- ١٥ - كامل جميل العسلي : نفسه، ج ٢، ص ١١٣.
- ١٦ - المرجع السابق: نفسه ج ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.
- ١٧ - المرجع السابق : نفسه، ج ١، ص ٢٦٠.

- ١٨ - السيد سابق : فقه السنة، دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م، ج٢، ص ٢٦٣ - ٢٧٠،
المستشار أحمد خيرت: مركز المرأة في الإسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٣، ص
٩٠.
- ١٩ - كامل جميل العسلي : نفسه ج١، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.
- ٢٠ - المرجع السابق : نفسه ج٢، ص ١٩ - ٢٠.
- ٢١ - السيد سابق : نفسه، ج٢، ص ٣٠١ - ٣٠٨.
- ٢٢ - كامل جميل العسلي : نفسه ج٢، ص ١١١.
- ٢٣ - راجع الوثائق رقم ٢٨٩، ٤٥٨ في وثائق مقدسية، ج٢، ص ١١٢ - ١١٥.
- ٢٤ - المقرئزي «تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥هـ»: السلوك في معرفة دول الملوك،
القاهرة ١٩٧٢، ج١، قسم ٣، ص ٨٦٤، حاشية ٢٣.
- ٢٥ - كامل جميل العسلي : نفسه ج٢، ص ١٠٥.
- ٢٦ - المرجع السابق : نفسه، ج٢، ص ١٠٧.
- ٢٧ - راجع الوثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢ رمضان سنة ٧٨٩هـ، المرجع السابق، نفسه، ج٢،
ص ١٠٩.
- ٢٨ - المرجع السابق : نفسه، ج٢، ص ١٢٠.
- ٢٩ - المستشار أحمد خيرت: مركز المرأة في الإسلام، ص ٦٠.
- ٣٠ - كامل جميل العسلي : نفسه ج٢، ص ١٤٢.
- ٣١ - المرجع السابق : نفسه، ج٢، ص ١٤٩.
- ٣٢ - المستشار أحمد خيرت: مركز المرأة في الإسلام، ص ٤٨.
- ٣٣ - كامل العسلي : نفسه، ج٢، ص ١٣٥.
- ٣٤ - د. علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي، ص ٢٧٣، وما بها من مصادر.
- ٣٥ - المرجع السابق : نفسه، ص ٢٧٣.
- ٣٦ - كامل جميل العسلي : نفسه ج١، ص ٢١٧ - ٢١٨.
- ٣٧ - د. علي السيد علي : الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة
١٩٨٨م، ص ١ - ١٥ وما به من مصادر.
- ٣٨ - Little (V.D.P) Two Fourteenth-Century Country Records from Je-
rusalem cocerning disposition of Slaves by Minors, Arabica, 29 (1982),
pp.16- 49.
- كامل العسلي : نفسه، ج٢، ص ١٥٢.

٣٩ - انظر الوثيقة رقم ٣٢ المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٧٩٧هـ، كامل العسلي: نفسه، ج ١، ص ٢٢١.

٤٠ - المقرئزي: السلوك، ج ٢، قسم ٣، ص ٥٩٥؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٦٣، ص ١٣٤.

٤١ - كامل العسلي: نفسه، ج ٢، ص ١٤٢.

٤٢ - المرجع السابق: نفسه، ج ٢، ص ١٥٨ - ١٦١.

٤٣ - المرجع السابق: نفسه، ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١.

٤٤ - كامل جميل العسلي: نفسه، ج ١ ص ١٢؛ ج ٢، ص ٢٨، ١٥٢، ١٥٨.

٤٥ - د. حسن حبشي: رحلة طافور، في عالم القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٠٠ - ٣٠١؛ د. علي السيد علي: الجواري ص ٣٧.

٤٦ - د. فوزي محمد أمين: المجتمع المصري في أدب العصر المملوكي الأول، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣٠٠ - ٣٠١؛ د. علي السيد علي: الجواري، ص ٣٧ - ٣٨.

٤٧ - د. فوزي محمد أمين: نفسه، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ نقلاً عن روضة الآداب، ص ٢٥٥.

٤٨ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٠٩؛ علي السيد علي: الجواري، ص ٥٦.

٤٩ - براور: عالم الصليبيين؛ ترجمة د. قاسم عبده قاسم؛ ود. محمد خليفة حسن، دار المعارف ١٩٨١، ص ٢٢١.

٥٠ - Zoe Oldenbourg: The Crusades, New York 1966, p 519.

٥١ - أسامة بن منقذ: كتاب الاعتبار، طبع برنستون ١٩٣٩، ص ١٦٦ - ١٦٧؛ سعيد عاشور: الحركة الصليبية، القاهرة ١٩٦٨، ج ١، ص ٤٩٦؛ د. نقولا زيادة: رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، بيت المقدس، ١٩٤٣، ص ١٦١.

٥٢ - محمد سيد كيلاني: الحروب الصليبية وأثرها في الأدب العربي، ص ٤٠؛ علي السيد علي: المجتمع المسيحي في بلاد الشام عصر الحروب الصليبية، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ١٩٧٦ لم تنشر، ص ١١٨ - ١٢١؛

Micchaud: History of the Crusades, London, 1949, Vol. 11, p. 191..

٥٣ - Adler: Jewish Travellers, London 1930, P. 168.

٥٤ - Schefer: Voyage du Magnifique, p. 211.

٥٥ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

٥٦ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٠ - ٣١، انظر الوثائق ٥١٤، ١٢١، ٩٣.

٥٧ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

- ٥٨ - انظر الوثيقة رقم ٩٣، محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣١.
- ٥٩ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٢.
- ٦٠ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٢.
- ٦١ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٢ - ٣٣.
- ٦٢ - Adler: op. cit., p. 168.
- ٦٣ - ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٣٩، ج ٩، ص ١٧٦؛ ابن الحاج: المدخل إلى الشرع الشريف، القاهرة ١٩٧٠، ج ٢، ص ١٦٨.
- ٦٤ - فوزي محمد أمين: نفسه، ص ٣١٣ - ٣١٤؛ محمد كرد علي: خطط الشام، دمشق ١٩٣٦، ج ٦، ص ٣٠٧.
- ٦٥ - ابن شاهين - زبدة كشف الممالك، ص ١٢١؛ سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ١٢٨ - ١٢٩.
- ٦٦ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٥؛ Newett: op. cit., pp. 257 - 259.
- ٦٧ - المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٣٢٢؛ محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٠ - ٢١.
- ٦٨ - ماير: الملابس المملوكية، ص ١٢٥؛ محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٠.
- ٦٩ - ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٢٠٠ - ٢٩٦؛ محمد كرد علي: خطط الشام، ج ٦، ص ٣٠٧.
- ٧٠ - ماير: الملابس المملوكية، ص ١٢٤؛ محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٠ - ٢١.
- ٧١ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٢ - ٥٤.
- ٧٢ - المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ٤١٠ - ٤١١؛ د. حسين عليوه: «قطر الندى» مقالة في كتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، ص ١٨٠.
- ٧٣ - جروهمان: أوراق البردي العربية، القاهرة ١٩٣٤، ج ١، ص ٨٥ - ٨٩.
- ٧٤ - دوزي: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة أكرم فاضل، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٦ - ٢٨.
- ٧٥ - المقرئزي: السلوك، ج ٢، قسم ٣، ص ٨١٠؛ د. علي السيد علي: الجواري، ص ٤٤ - ٤٥.
- ٧٦ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٥.
- ٧٧ - الشيرزي: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص ٧٣؛ Ludovico: op. cit., pp. 13 - 14.

- ٧٨ - المقرئزي: السلوك، ج ٣، ص ٦٧٣؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٨ - ٢٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٣٢.
- ٧٩ - محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي، ص ٣٣ - ٣٤.
- ٨٠ - المرجع السابق: نفسه، ص ٣٥؛ د. علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، ص ١٩٨.
- ٨١ - محمد عيسى صالحية: نفسه ص ٣٥.
- ٨٢ - علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، ص ١٩٩.
- ٨٣ - المرجع السابق: نفسه، ص ١٩٩.
- ٨٤ - Burchard of Mount Sion: a Description of the Holy Land, pp. 10 - 16.
- ٨٥ - علي السيد علي: القدس، ص ٢٧٤.
- ٨٦ - Lees, Robinson: Village Life in Palestine, London 1905, pp. 92 - 157.
- ٨٧ - Francesco Souriano: Treatise on the Holy Land. pp. 203 - 204.
- ٨٨ - أديب لحدود: العادات والأخلاق اللبنانية، ص ١١٠؛ علي السيد علي: القدس، ص ١٤٨.
- ٨٩ - القس أسعد منصور: تاريخ الناصرة، ص ٢٨٠؛ أديب لحدود: نفسه، ص ١٠٤؛ علي السيد علي: نفسه، ص ١٤٩.
- ٩٠ - كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج ١، ص ١٢٥.
- ٩١ - ابن إياس: بدائع الزهور، ص ٧٣٠.
- ٩٢ - د. أحمد رمضان أحمد: المجتمع الإسلامي في الشام عصر الحروب الصليبية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥٤.
- ٩٣ - د. سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ١١٩؛ نعمان القساطلي: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت ١٩٧٩، ص ٣٢٧؛ علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، ص ٢٦٨.
- ٩٤ - أسامة بن منقذ: كتاب الاعتبار، ص ٧١.
- ٩٥ - محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي، ص ٨٥.
- ٩٦ - كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.
- ٩٧ - المرجع السابق: نفسه، ج ٢، ص ٣٣ - ٣٤.
- ٩٨ - المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٤.
- ٩٩ - المرجع نفسه: ج ١، ص ٩٢ - ٩٤.

- ١٠٠ - المرجع السابق: نفسه، ج ١، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
- ١٠١ - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٢.
- ١٠٢ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ١٩١.
- ١٠٣ - كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج ٢، ص ٤٢ - ٤٤.
- ١٠٤ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٧٧ - ٨٣.
- ١٠٥ - المرجع السابق: نفسه، ص ٩٢ - ٩٥.
- ١٠٦ - المرجع نفسه: ص ١٠٤ - ١٠٧.
- ١٠٧ - المقرئزي: السلوك، ج ١، قسم ٣، ص ٨٦٤ حاشية (١)، د. كامل العسلي: نفسه، ج ١، ص ٤٩.
- ١٠٨ - المقرئزي: نفسه، ج ١، قسم ٢، ص ٥١٢.
- ١٠٩ - القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة ١٩١٣ م، ج ٤، ص ٣٣.
- ١١٠ - ابن الأخوة: معالم القرية في أحكام الحسبة، القاهرة ١٩٦٢ م، ص ٥٢.
- ١١١ - السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، القاهرة ١٩٤٨ م، ص ٦٤.
- ١١٢ - ابن الضياء القرشي أبو البقاء محمد بن أحمد ت ٨٠٤ هـ: «تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية برقم ١٢٨ تاريخ، ورقة ١٠٨ ب؛ الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج ١، ص ٣٤٧: ابن فهد: اتحاف الوري بأخبار أم القرى، ج ٤، ص ٥٢٧ - ٥٢٨.
- ١١٣ - كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، ج ٢، ص ١٢٥.
- ١١٤ - المصدر السابق: نفسه، ج ٢، ص ١٠٥ - ١٠٧.
- ١١٥ - المصدر نفسه: ج ٢، ص ١٠٩.
- ١١٦ - المصدر السابق: نفسه، ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٣.
- ١١٧ - المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٩.
- ١١٨ - المصدر السابق: نفسه، ج ١، ص ٢٣٥.
- ١١٩ - محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٤٨.
- ١٢٠ - كامل جميل العسلي: نفسه، ج ١، ص ١٨٣ - ١٨٦.
- ١٢١ - المصدر السابق: نفسه، ج ١، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.
- ١٢٢ - المصدر السابق: نفسه، ج ٢، ص ٢٧٩.
- ١٢٣ - المصدر السابق: نفسه، ج ١، ص ٢٥٤ - ٢٥٨.
- ١٢٤ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣٣ - ٣٧.
- ١٢٥ - د. كامل العسلي: نفسه، ج ٢، ص ٣٣، ٣٤، ٤٤، ٥١، ٦٨، ٧٨، ٩٢، ١٠٥، ١٢٠.